

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٢٠

الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أوهين	(توغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيدة يانغ تاو
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد مانجيف سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2012/43)



12-23798 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2012/43)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا وأنغولا والبرازيل وتيمور – ليشتي وماليزيا ونيوزيلندا واليابان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بفخامة السيد خوسي راموس – هورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد خوسي راموس – هورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية إلى مقعد على طاولة المجلس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/43، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

أعطي الكلمة للسيدة حق.

السيدة حق (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشيد بحضور الحائز على جائزة نوبل، فخامة السيد خوسي راموس هورتا، رئيس تيمور – ليشتي. حكى لي الرئيس راموس هورتا، في كثير من الأحيان عن الطلب الذي قدمه في عام ٢٠٠٦، في هذه القاعة بالذات، المتمثل في إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ومن اللافت للنظر، أنه حاضر في هذه القاعة اليوم بالذات، لمناقشة نهاية تلك البعثة نفسها. تحت قيادته وقيادة رئيس الوزراء زنانا غوسماو والأمين العام للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة ماري ألكاتيري وآخرين، قطعت تيمور – ليشتي أشواطا كبيرة في مجال إحراز التقدم بشأن السلام والاستقرار. وفي ضوء الحالة المستقرة عموما، فإننا مستمرون في التخطيط للإغلاق المتوقع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. في الواقع، كجزء من تخطيطنا الانتقالي المشترك مع الحكومة وباقي أصحاب المصلحة، فقد ناقشنا بالفعل عمل الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في فترة ما بعد ٢٠١٢، بغية تيسير اتخاذ الحكومة والمجلس القادمين للقرارات. في غضون ذلك، تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي دعم جهود تيمور – ليشتي في مجال ضمان استمرار الاستقرار والأمن السائدين في عام ٢٠١٢ وما بعده.

إن تيمور – ليشتي على مشارف إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، ولدينا كل الأسباب لنعتقد بأنها ستكون ناجحة. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، وقع الرئيس مرسوما يحدد ١٧ آذار/مارس موعدا للانتخابات الرئاسية. ووافقت

محكمة الاستئناف على ترشيح ثلاثة عشر مرشحا، توجد من بينهم امرأتان، سيخوضون غمار الانتخابات. وتبدأ فترة الحملة الانتخابية المعمول بها قانونا في ٢٩ شباط/فبراير وتنتهي في ١٤ آذار/مارس. وستجري جولة الإعادة، إذا تطلب الأمر ذلك في الأسبوع الثالث من شهر نيسان/أبريل. وأغلقت فترة تسجيل الناخبين يوم ١١ كانون الثاني/يناير. وحسب الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات، تم تسجيل ٦٢٨ ٤٥٤ شخصا. ويمثل ذلك زيادة بلغت ٨٩ ٠١٥ ناخبا، مقارنة بنتائج التسجيل سنة ٢٠٠٧، مما يعكس تحسنا في التربية المدنية والجهود المبذولة للتوعية العامة، من جانب الأمانة التقنية، وتحسين الإحصاءات من خلال التعداد السكاني والنسبة العالية للنمو السكاني. ومن المرجح إجراء الانتخابات التشريعية، التي لم يحدد تاريخها بعد، في أواخر حزيران/يونيه.

وتبذل هيئات الإدارة الانتخابية قصارى جهودها لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة. كما ورد في التقارير المتعاقبة للأمين العام، زادت قدراتها منذ عام ٢٠٠٧، ورافق ذلك انخفاض في مستوى دعم الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا تزال الأمم المتحدة تقدم المساعدة التقنية المتكاملة من خلال فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وانتشرت المجموعة النهائية التي وصلت في كانون الثاني/يناير، المكونة من ١٣٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، في جميع أنحاء البلد، لدعم الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات، واللجنة الانتخابية الوطنية بأنشطة تشمل الخطة التشغيلية والأمور اللوجستية والتربية المدنية والانتخابية. واستكمل هذا العمل بالدعم التشغيلي الذي تقدمه شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى الشرطة الوطنية لتيمور ليشتي خلال الانتخابات، إلى جانب جهود مساعينا الحميدة للمساعدة على إرساء بيئة سياسية بناءة.

وخلال العملية الانتخابية، يعتزم الأمين العام بعث رسائل تشيد بتيمور - ليشتي فيما يخص إنجازاتها، ودعوة جميع التيموريين لضمان أن تكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ذات مصداقية وشفافة وسلمية. ويتصرف المرشحون للانتخابات الرئاسية وزعماء الأحزاب السياسية بتلك الروح، وتكتسي تصريحاتهم البناءة بشأن الحاجة إلى إجراء انتخابات سلمية أهمية مركزية، بغية الحفاظ على ثقة الناس في الانتخابات والاستقرار السياسي. وقمت أنا وكبار موظفيّ بالسفر إلى العديد من الدوائر الانتخابية، للوقوف على الحالة بشكل مباشر في الميدان، واستعداد السلطات المحلية لإجراء الانتخابات. في ٢٠ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، اجتمعت في بواكاوا مع إدارة المنطقة ورؤساء القرى وأكدوا لي إعرابهم عن الثقة بالإعداد للانتخابات والأمن العام.

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الوطنية تزداد ملكيتها لعمليات الحوار المتعلقة بالانتخابات. وتعمل اللجنة الوطنية للانتخابات على تطوير ميثاق وحدة وطنية من المرجح أن يوقع عليه جميع مرشحي الرئاسة والأحزاب السياسية في نهاية هذا الشهر. ولعل المجلس يتذكر أن البعثة يسرت لوضع ميثاق مماثل في عام ٢٠٠٧. ومما يثلج الصدر أن المؤسسات الوطنية تقوم حاليا بهذا العمل الهام.

إن الحفاظ على بيئة أمنية مؤاتية أهم عمل بالنسبة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وقد وقعت في ديلي في كانون الأول/ديسمبر بعض الحوادث التي اشتركت فيها مجموعات الفنون القتالية، مع مشاركة مزعومة من جانب أعضاء في الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وفي الجهود الرامية إلى الحيلولة دون أن تصبح هذه الحوادث نزعة عامة، اعتمد مؤخرا مجلس الوزراء قرارا بحظر أنشطة مجموعة الفنون القتالية لمدة عام واحد. وقد حددت الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي سبعة أفراد شرطة شاركوا في أحداث

كانون الأول/ديسمبر. وتمت التوصية بفصل ثلاثة من أفراد الشرطة والتوصية بتوجيه توبيخ خطي للأربعة المتبقين. ومن المهم متابعة هذه التوصيات من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة للحفاظ على الثقة العامة في جهاز الشرطة.

إن الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، بدعم من شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، تعد العدة لضمان توفر الأمن خلال الفترة الانتخابية. وفي ٨ شباط/فبراير أجريت تمارين حية شملت جميع القوات الأمنية في البلاد، بما في ذلك قوات الدفاع الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات الأمنية الدولية. وقد حضرت أنا والرئيس عملية القيام بتلك التمارين. واختبرت تلك التمارين قدرة القوات المعنية على الرد على أي حوادث أمنية محتملة الوقوع خلال الانتخابات وفقا لأدوارها ومسؤولياتها.

وفي هذا السياق، شعرت بالتشجيع للتصريحات العامة التي أدلى بها قائد القوات المسلحة، اللواء ليري أنان تيمور فيما يتعلق بدور قوات الدفاع الوطنية لتيمور - ليشتي خلال الانتخابات بوصفه ذلك تعبيرا عن الدعم للشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، إذا ما طلبت السلطات الوطنية المعنية ذلك. وفي جميع المناطق تم القيام بأنشطة مشتركة بين الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وشرطة الأمم المتحدة، وكانت تلك الأنشطة تتعلق بالانتخابات، وتضمنت تقييمات للمخاطر، وتقييمات أمنية لجميع مراكز الاقتراع، وتدريبا مخصصا للانتخابات. وإني لعلى ثقة بأن هذه المبادرات سوف تساعد على ضمان جاهزيتنا المشتركة للرد على أي حادث يقع خلال الفترة الانتخابية.

إن التحضيرات للانتخابات تأتي بالإضافة إلى أنشطة أخرى تتعلق ببناء القدرات تدعمها شرطة بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وبشكل عام، فإن ما أحرزته خطة التنمية المشتركة من تقدم يثلج الصدر، إذ قامت بإنجاز ٣٧ في المائة من الأنشطة الـ ٥٨٨ حتى تاريخ ٧ شباط/فبراير. ومهما يكن من أمر، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تواجه صعوبات في مد نطاق عمل ضباط الشرطة ليشمل مناصب استشارية رئيسية. أما فيما يتعلق بالشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، فإنها ستركز بكثافة على أمن الانتخابات في الأشهر المقبلة، والحفاظ على الاستمرارية والزخم في العمل المتعلق ببناء القدرات ليصبح حتى أكثر أهمية. مرة أخرى، أشجع البلدان المساهمة بقوات شرطة على توسيع نطاق تواجد أفراد الشرطة التابعين لها لتشمل هذه المواقع.

وفي تقديري أن الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ستؤدي دورها في الحفاظ على الاستقرار طيلة عام ٢٠١٢ بدعم من شرطة بعثة الأمم المتحدة، كلما يقتضي الأمر ذلك وعند الطلب. وبطبيعة الحال، فإن بناء قوة شرطة احترافية وفعالة مهمة رئيسية ستستمر لفترة طويلة بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. ولي وطيد الأمل في تقديم الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف بصورة وشيكة لمساعدة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في زيادة تطويرها. وبالفعل فإن المؤسسة تسير على السبيل الصحيح، وسوف تواصل السير على ذلك السبيل، ما دامت تظهر التزامها بالنزاهة والاحترافية وبناء القدرات.

إن الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة أحرزتا تقدما جيدا في المضي قدما في المرحلة الانتقالية للبعثة. فبتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر وقع رئيس الوزراء مرسوما يقضي بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لإدارة ونقل بعض موجودات البعثة إلى السلطات الوطنية - تلك إشارة قوية على التزام الحكومة بانتقال يتسم بالنظام. بتاريخ ٢ شباط/فبراير استعرضت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية التقدم المشجع في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة. والآن يكمن التحدي الرئيسي في ضمان أن تتولى المؤسسات مسؤوليات جديدة وبأن يكون لديها القدر

الكافي من القدرة والتمويل للاضطلاع بتلك المسؤوليات بفعالية.

نعمل أيضا بالتعاون الوثيق مع الحكومة لنكفل الانتقال السلس للعديد من أنشطة البعثة إلى الفريق القُطري التابع للأمم المتحدة للحفاظ على مكتسبات البلد. وقد وضعنا حافظة تضم ٣٤ مشروعا تحتاج إلى ٧٥ مليون دولار لتمويلها في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، مما يزيد من قوة خبرة الفريق القُطري في أربعة مجالات متصلة بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وقد اعتمدت جميع الوزارات ذات الصلة تلك الحافظة. وصباح هذا اليوم، قدم الرئيسي راموس - أورتا، والحكومة، والبعثة، وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي الحافظة للدول الأعضاء. وقد سرني التسلم الإيجابي لها، وآمل أن يكون وشيكا الدعم الثنائي المقدم لوكالات الأمم المتحدة العاملة في تيمور - ليشتي.

وعلى نحو أوسع، آمل أن يقر المجلس بالتقدم المحرز في المجالات الرئيسية لولاية البعثة ويقر بالحاجة إلى مزيد من الدمج في مجالات العدالة والحكم وحقوق الإنسان بالنسبة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وهذا الدمج سيكون مرتبطا جدا بعمل مجموعة البلدان السبعة بشأن الصفقة الجديدة والسلم وأهداف بناء الدولة، وهي مبادرات تتعلق بالسياسة اضطلعت حكومة تيمور - ليشتي بدور طليعي فيها، ولا سيما وزيرة المالية إميليا بيريس. إن التخطيط للانتقال ينطوي أيضا على تحسين قدرة الموظفين الوطنيين ليتمكنوا من المساهمة الإيجابية في تنمية تيمور - ليشتي بعد مغادرة البعثة. والبعثة لديها برنامج واسع لبناء القدرات لمساعدة موظفيها المحليين على الحصول على شهادة في مختلف المجالات الفنية والإدارية. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير أقمنا آخر حفل تخرج للموظفين المحليين الذين شاركوا في هذا البرنامج.

وفي نهاية كانون الثاني/يناير، أجرى فريق مشترك من إدارة شؤون عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تقييما مفصلا للخيارات التي يمكن الانخراط فيها في تيمور - ليشتي وذلك بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وهذه الخيارات ترتكز على العناصر المحددة في الخطة الانتقالية المشتركة. وسعى الفريق إلى الاستماع إلى وجهات نظر طائفة واسعة من المحاورين، بمن فيهم الرئيس، ورئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء الذي يتولى دور المنسق العام في الحكومة للمرحلة الانتقالية وغيرهم من المسؤولين الحكوميين. واجتمع الفريق أيضا مع ممثلي الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام والمجتمع الدولي. أود أن أشكر حكومة تيمور - ليشتي، وأخص بالشكر منسقها للترتيبات التي ستلي انتهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ووزير الخارجية زكرياس دا كوستا، على الترحيب الحار بالفريق والاهتمام الرفيع المستوى الذي أولته الحكومة لعملية الانتقال.

لقد لمس الفريق في اجتماعاته درجة رائعة من التماسك في وجهات نظر سائر ذوي المصالح. وعلى أساس فهم مؤداه أن الأمور تسير سيرا حسنا هذا العام، فقد أعرب المحاورون باستمرار عن وجهة نظر تفيد بأنه بعد عام ٢٠١٢ ينبغي ألا يكون في تيمور - ليشتي موظفون تابعون للأمم المتحدة من غير العسكريين، غير أن هناك حاجة إلى وجود سياسي صغير مرتبط بالأمانة العامة ومن خلالها يكون مرتبطا بمجلس الأمن. وقد اقترح بأنه على هذا الوجود أن يركز على توطيد دعائم ثقافة الحكم الديمقراطي، وتنشئة جيل من قادة المستقبل، وترسيخ المكاسب المتحققة في مجالات العدالة والحكم وحقوق الإنسان، وإسداء النصح المدني إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وفي الأشهر

المقبلة ستتواصل المشاورات بشأن وجود الأمم المتحدة بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على أن يكون مفهوما أن أي قرار نهائي بشأن هذه المسألة لن يتخذ إلا بعد إجراء المشاورات مع الحكومة التي ستتشكل بعد الانتخابات البرلمانية. والتخطيط المبكر الجاري حاليا سيمكن من إجراء مناقشات مستنيرة مع الحكومة المنتخبة الجديدة، لوضع أساس لانتقال سلس إلى شكل جديد من الشراكة.

وعام ٢٠١٢ عام بالغة الأهمية بالنسبة لتيمور - ليشتي، ويصادف عدة ذكريات سنوية رئيسية، بما في ذلك الذكرى السنوية العاشرة لاستعادة الاستقلال. واعتبر أن هذا العام سيتيح لنا الفرصة للاحتفال بإجراء انتخابات سلمية، وانتقال منظم إلى حكومة جديدة، ولمواصلة الاستقرار وتوفير الأمن ولزيادة تطوير القدرات الفنية للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي.

كما أن هذا العام سيكون بالغ الأهمية لمشاركة الأمم المتحدة الطويلة الأمد مع تيمور - ليشتي. وبالنظر إلى التطورات التي وردت في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن، طلب الأمين إلى المجلس تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبعد إجراء مشاورات مع الحكومة الجديدة، وفي ظرف ٦٠ يوما من تشكيلها، سيقدم الأمين العام تقريرا يتضمن اقتراحاته بشأن الانسحاب المتوقع لبعثة الأمم المتحدة ووجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في فترة ما بعد انتهاء البعثة. ويمكن لذلك التقرير أن يشكل الأساس لعقد جلسة للمجلس في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر للتمكين من إجراء انتقال سلس إلى وجود الأمم المتحدة في فترة ما بعد انتهاء البعثة. وحسبما تسمح الحالة الأمنية، فإننا نتوخى أن تبدأ الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة انسحابا حسن التنظيم بعد الانتخابات البرلمانية وتشكل الحكومة الجديدة.

وفي الختام، أود أن أشكر موظفي الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. كما أود أن أشكر قيادة تيمور - ليشتي، وأن أشكر مرة أخرى الرئيس راموس - هورتا، الموجود معنا هنا اليوم. وأخيرا، أود أن أشكر شعب تيمور - ليشتي على عزمه على إرساء السلام المستقر والدائم لبلده.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة حق على تقديم الإحاطة الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للرئيس راموس - هورتا.

الرئيس راموس - هورتا (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أقدم لكم وفد بلدي. وترافقني وزيرة المالية، السيدة إميليا بيريس؛ ونائب وزير الخارجية، ألبرتو كارلوس؛ ونائب رئيس الموظفين المدنيين، السيد هيرناني كولهو؛ وبطبيعة الحال، ممثلتنا الدائمة، السيدة صوفيا بورغيس، التي يعرفها جميع أعضاء مجلس الأمن.

لدى نائب الوزير ألبرتو كارلوس خبرة عشر سنوات من العمل مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بما فيها عامان ونصف العام في عمليات الطوارئ في السودان وثمانية أعوام في تيمور - ليشتي، منها عامان بصفته رئيسا للمكتب.

وعمل السيد هيرناني كولهو أربعة أعوام ونصف العام مستشارا لشؤون الشرطة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تيمور - ليشتي، وثلاثة أعوام سفيرا لنا في كانبيرا. وعملت السيدة صوفيا بورغيس لسنوات في وحدة تنسيق الجهات المانحة التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - ليشتي. وبعد استكمال دراستها في مدرسة لندن العليا للعلوم الاقتصادية، عملت في البنك الدولي في غزة، فلسطين. والسيدة بورغيس، التي لا تنتمي لأي حزب سياسي، دعيت إلى تولي رئاسة وزارة المالية في تيمور -

ليشتي وقبلت التحدي، وعملت في ذلك المنصب لعشر سنوات تقريبا.

وكما يرى الأعضاء، فإن لدى هؤلاء المواطنين، شأنهم شأن آخرين في بلدي، خبرة طويلة وثرية في كلتا الساحتين الوطنية والدولية وعملوا في بعثات ميدانية صعبة للغاية.

وفي هذه المرحلة، أود أن أشكر الممثل الدائم لجنوب أفريقيا وسفيرها على موافقته على العمل منسقا للفريق الأساسي المعني بتيمور - ليشتي. كما أود أن أشكر البرازيل على قيادتها السابقة للفريق.

وسيشكل عام ٢٠١٢ معلما أساسيا آخر في تاريخنا مع الأمم المتحدة. ولا يسعني حصر عدد المرات التي تجولت فيها في قاعات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٥. ومن باب إرضاء الفضول، حينما قدمت لأول مرة إلى الأمم المتحدة، كان ياكوف مالك ممثل الاتحاد السوفييتي السابق يعمل هنا. وبالتالي بوسع الأعضاء أن يتخيلوا طول الفترة التي عرفت فيها الأمم المتحدة. كما عرفت آخرين عديدين انتقلوا من المشهد أو انتقلوا إلى الرفيق الأعلى.

وبين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٩، كانت العديد من رحلاتي إلى نيويورك تدعو إلى الإحباط، ولكننا واصلنا كفاحنا. وأخيرا، وبعد سنوات عديدة، اختارت الأغلبية الساحقة من السكان الاستقلال في مشورة شعبية أدارتها بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشي. وأعقب تلك البعثة إيفاد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - ليشتي، بقيادة صديقنا العزيز الذي كان فقده عظيما سيرجيو فييرا دي ميلو، وبعثات الأمم المتحدة اللاحقة.

وفي عام ٢٠٠٦ كان علي مع شعور كبير بالأسف أن أعود إلى المجلس لأطلب منه مرة أخرى المساعدة بعد الاضطرابات الأهلية التي عصفت بتيمور - ليشتي. وكان ذلك وقتا عصيبا بالنسبة لي ولشعبنا. ومع ذلك، يتعين أن توضع حوادث عام ٢٠٠٦ في سياقها الصحيح. ولم تمض سوى أربعة أعوام على استعادة الاستقلال في أيار/مايو ٢٠٠٢. وتمر جميع الدول تقريبا بتلك الأنواع من التجارب المفجعة في فترة ما من تاريخها. وسمة أي دولة ناجحة هي أن تتعلم من تلك التجارب وتبرز وهي أكثر قوة وعاقدة العزم على ضمان ألا تحدث هذه التجارب مرة أخرى.

وفي ذلك الصدد، يلتزم شعب تيمور - ليشتي بضمان أن يستمر السلام والاستقرار السائدان طوال عام ٢٠١٢ وبعده. ويمكنني أن أؤكد من جولاتي العديدة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك أكثر المناطق النائية، على أن شعب تيمور - ليشتي متحد في التزامنا نحو تحقيق السلام ورغبتنا في تحقيق مستقبل أفضل.

ويسرني للغاية أن أخاطب هذه الهيئة مرة أخرى، وهذه المرة أخاطبها في ظروف أكثر سعادة من الظروف التي كانت سائدة في تيمور - ليشتي في النصف الأول لعام ٢٠٠٦، حينما بدت تيمور - ليشتي وكأنها تنزلق نحو حافة الهاوية. ففي أيار/مايو ذلك العام، سافرت على عجل إلى نيويورك لمخاطبة المجلس ولأناشده مساعدتنا بصورة عاجلة في إعادة القانون والأمن. وآنذاك قلت، واصفا الجو السائد في مدينة ديلي، ''إن ديلي تقترب من شفير الهاوية؛ وإن الخوف أصبح ملموسا''. وباسترجاع ما مضى، لا يسعني اليوم سوى أن أقول إن أزمة عام ٢٠٠٦ كان بالإمكان تجنبها. وكان أصل الأزمة يكمن في مشاكل صغيرة ولكنها بقيت بدون حل في قوة الدفاع وسمح بتفاقم هذه المشاكل ومن ثم انتشرت إلى الشرطة وفي نهاية المطاف إلى الشوارع. واليوم أنا أتكلم أمام المجلس في ظل ظروف مختلفة للغاية. وديلي مدينة صاخبة، وزاخرة بالحياة. وهي اليوم تنعم بالسلام الملموس. فقد عاد السلام إلى مدننا ومجتمعاتنا وشوارعنا ومدارسنا ومنازلنا.

لقد اتخذ مكتبي عددا من المبادرات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لأزمة عام ٢٠٠٦، وإلى تعزيز ثقافة للسلام واللاعنف، مع مراعاة أن السلام يتعين أن ينمو داخلنا بوصفنا أشخاصا، وداخل أسرنا ومجتمعاتنا. ولا يمكن تحقيق السلام بالتوصل إلى أي اتفاقات رسمية وإعلانات أو عن طريق إصدار مراسيم حكومية أو بإجراء تتخذه الشرطة. والسلام عملية، وفي بعض الأحيان عملية طويلة - أطول مما ينبغي. ويمكن تحقيقه من خلال عملية سياسية رسمية ولكن، بغية استدامته، يتعين علينا أن نتعامل مع البشر بصفتهم أفرادا ومجتمعات وأشخاصا حقيقيين يعانون من الصدمات ولديهم انفعالات وغضب، ولكن لديهم أيضا آمالا ولديهم قلوب ومشاعر.

وفي عام ٢٠٠٩ أطلقنا مبادرة ديلي - مدينة ذات رؤية للسلام، وهي مبادرة تقوم على أساس مجموعة من الحوارات الشهرية مع المجتمعات في جميع مناطق البلد. وتحت شعار "الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام والوحدة الوطنية"، شملت المبادرة ضروب الرياضة الرئيسية ومبادرات ثقافية - وهي مهرجان جبل راميلاو الثقافي والموسيقي؛ ودورة تيمور، وهي الآن في عامها الرابع؛ وسباق ديلي الدولي في أوائل أيار/مايو، وهو الآن في عامه الثالث - ضمن مبادرات أخرى تهدف إلى إعادة الأمل والاعتزاز والثقة بشعبنا. ومما يعزز حملة السلام مبادرات المسار السريع لمكافحة الفقر، والتي تشمل بناء منازل بسيطة للأسر المعيشية التي تعاني من الفقر المدقع وبناء أو تجديد المدارس ودعم المشاريع المولدة للدخل للأسر الفقيرة جدا.

وبكل تواضع، فإننا نقر وندرك أنه لا يوجد شخص واحد أو مؤسسة واحدة يمكنه بمفرده تحقيق السلام والأمن والاستقرار. وهذا هو عملنا جميعا في تيمور - ليشتي، الحكومة والقادة السياسيون والمجتمع المدني والكنائس وجميع الملتزمين بتحقيق السلام الدائم. وتضميد الجراح في المجتمعات يتطلب جهدا صبورا مع إيلاء اهتمام خاص لجراح الروح. ويجب بناء السلام لبنة بعد لبنة وفي مجتمع محلي تلو الآخر، وهو يتطلب صبرا غير محدود واهتماما في كل يوم وكل أسبوع من خلال العمل معا والتواصل مع عامة الناس وتمكينهم من الوصول إلى القادة والاستماع إليهم والتواصل معهم وجعلهم يشعرون بأن القادة يهتمون فعلا بمعاناتهم واحتياجاتهم وأحلامهم.

وبعد خمس سنوات تقريبا من بدء ولايتي بصفتي رئيسا ومن بدء ولاية الحكومة الدستورية الرابعة بقيادة رئيس الوزراء زانانا غوسماو، فإنني مسرور بأنه تم تحقيق الكثير ولكنني حزين لأنه لا يزال هناك الكثير جدا الذي يتعين إنجازه. ويجب أن أشير أيضا في هذا المقام إلى أننا لم نكن لنقطع هذا الشوط الطويل دون المساعدة السخية من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والوكالات والبرامج المتخصصة وشركائنا الثنائيين الكثيرين - الكبار منهم ودون الكبار - وأقرب الجيران. ومن ثم، أود أن أشكر الجميع على مشاركتهم السخية والمستمرة معنا منذ عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ ومرة أخرى منذ عام ٢٠٠٦.

وأود بصفة خاصة أن أؤكد مجددا امتنان شعبنا لحكومات وشعوب ماليزيا وأستراليا ونيوزيلندا والبرتغال التي أرسلت إلى شواطئنا على وجه السرعة في عام ٢٠٠٦، استجابة لطلبنا الحصول على مساعدة عاجلة، قوة ذات بأس نجحت بالتعاون الوثيق مع قادة تيمور في منع حدوث أسوأ ما كنا نخشاه. وأبدت ماليزيا، وهي جارة في جنوب شرق آسيا، تضامنا حقيقيا على المستوى الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب وكفاءة مهنية مثيرة للإعجاب واستعدادا مذهلا بنشر قوات جوية وبحرية على بعد آلاف الأميال من شواطئها في زمن قياسي. وبلغ حجم القوات الأسترالية النيوزيلندية المشتركة الموجودة على أرضنا، في ذروة انتشارها

في الفتـرة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مـا مجموعـه ٥٠٠ ٣ جنـدي وجندية.

واليوم، فإن هذا العدد يبلغ قرابة ٤٥٠. ولم يزاول هؤلاء الجنود مهام العمل الشرطي منذ عام ٢٠٠٩، ولكنهم فعالون جدا في تقديم المساعدة بتوفير التدريب في المجالين الإنساني والهندسي لقوة دفاعنا الوطنية. وفي غضون أسبوع من مناشدتنا الحصول على المساعدة في عام ٢٠٠٦، نشرت البرتغال جوا، من على بعد ٠٠٠ ٢٠ ميل، سرية من قوات الصفوة لديها، قوات الحرس الجمهوري الوطني المرموقة، مع جميع المعدات اللازمة بما في ذلك ناقلات جند مدرعة ووحدات طبية وأكثر من ذلك. وكانت جمهورية إندونيسيا جارا جيدا وصديقا طيبا، حيث ضمنت بقاء حدودنا المشتركة آمنة حتى أثناء الاضطرابات في ديلي. وأنا أعرب مجددا، للجميع، عن تقديرنا الصادق وامتنان شعبنا الأبدي.

إن هذا عام حافل لشعبنا. فسنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاستعادة الاستقلال وسنجري عمليتين انتخابيتين رئيسيتين هما: الانتخابات الرئاسية في ١٧ آذار/مارس والانتخابات التشريعية في الأسبوع الأخير من حزيران/يونيه. وبعد عشر سنوات، يمكننا أن نشعر ببعض الارتياح لأن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ قد منح تيمور - ليشتي قيمة قدرها ٠,٥٠٢ على مؤشر التنمية البشرية مما يضع بلدنا في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة. ويمثل ذلك زيادة عن ٠,٤٢٨ في عام ٢٠٠٥ و ٠,٣٧٥ عند الاستقلال.

ومنذ عام ٢٠٠٥، ازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة في تيمور - ليشتي بأكثر من عامين وهو يصل حاليا إلى ٦٢,١ عاما في المتوسط. وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٢٢٨ في المائة خلال نفس الفترة إلى أكثر من ٠٠٠ ٥ دولار. وحقق متوسط النمو السنوي معدلات من رقمين على مدى السنوات الأربع الماضية ولا يزال النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في القطاعات غير النفطية قويا.

وقفز معدل الالتحاق بالمدارس في تيمور - ليشتي من نسبة ٦٣ في المائة فقط في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٩٠ في المائة للتعليم الأساسي، وفقا للتعداد الوطني لعام ٢٠١٠. وخلال السنوات الثلاث الماضية، جرى محو أمية قرابة ٠٠٠ ٢٠٠ شخص بالغ محوا وظيفيا وستعلن تيمور - ليشتي عن محو أمية الكبار بالكامل بحلول عام ٢٠١٥.

وفي القطاع الصحي، كما هو الحال في قطاع تعليم الكبار، تم إحراز تقدم كبير ويرجع جانب كبير من الفضل في ذلك إلى كوبا. وأمكن خفض معدلات وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بشكل كبير. وانخفضت حالات الملاريا وحمى الضنك وتراجع انتشار الفقر.

لا يمكن أن يكون ثمة مهمة أنبل من إنقاذ إخواننا من بني البشر من مرض الجذام المنتشر منذ قرون. وبدعم من مؤسسة نيبون ومنظمة الصحة العالمية والتزام وتفاني راعيها، السيد يوهي ساساكاوا، سفير النوايا الحسنة لمنظمة الصحة العالمية للقضاء على الجذام، انخفضت حالات المرض في تيمور - ليشتي الآن إلى أقل من حالة واحدة لكل ٠٠٠ ١٠ شخص. وتعتبر المنظمة أنه قد تم القضاء على مرض الجذام طبيا في تيمور - ليشتي لأول مرة منذ قرون.

وفي هذا المقام، أود أن أنوه على النحو الواجب بالمساهمة السخية للمفوضية الأوروبية، ثاني أكبر شريك لنا في مجال التنمية. وقد ساهمت الجهات المانحة الثنائية الأخرى، العامة والخاصة، والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة جميعا بسخاء، ونحن ممتنون للجميع إلى الأبد.

غير أننا بقدر افتخارنا بإنجازاتنا حتى الآن، فإننا ندرك جيدا أيضا التحديات الصعبة التي لا يزال يتعين التغلب عليها. وقد شهد الفقر انخفاضا كبيرا حيث تراجع انتشاره من ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤١ في المائة بعد عامين، وفقا لتقديرات البنك الدولي. ولكن هذا يعني أن الفقر لا يزال مرتفعا ولا يزال يشكل تحديا كبيرا. وسوء التغذية عند الأطفال مرتفع للغاية وهو يمثل لائحة اتهام لنا جميعا، نحن الزعماء التيموريين وشركاءنا. ومرض السل لا يزال متفشيا، وهو المشكلة الصحية الأولى لدينا.

ولئن كنا نقر بأوجه القصور والفشل، فقد حان الوقت لكي يتحمل شركاؤنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، نصيبهم من المسؤولية عن الفشل في هذا المجال الهام للغاية. وإدارتنا العامة لا تزال متخلفة عن الركب فيما يتعلق بالإجراءات وهي تفتقر إلى الموارد البشرية المؤهلة. ونحن ملتزمون بتحسين الكفاءة في نفقات الميزانية واستثمار الدولة في البنية التحتية الأساسية. والوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي والصحة العامة والتعليم هي أولويات رئيسية تتطلب استثمارات أقوى الآن وفي السنوات المقبلة.

وكما يظهر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المؤشرات، فقد نهضنا بقوة بعد فترات عدم الاستقرار القصيرة. وخلت الحالة السياسية في تيمور - ليشتي من التوترات بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ومجتمعنا مجتمع مفتوح. والشفافية في حياتنا العامة هي عملية التزمنا بتعزيزها وتعميقها، بمساعدة المجتمع الدولي.

ومثلما يعلم الكثيرون هنا، فإن تيمور - ليشتي محظوظة لأنها غنية نسبيا بالموارد المعدنية. فلدينا صندوق للنفط تتم إدارته بعناية لضمان أن يعود بالنفع على تيمور - ليشتي لسنوات قادمة. وتصنف مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تيمور - ليشتي باعتبارها الأفضل أداء في آسيا والثالثة على مستوى العالم من حيث المساءلة والشفافية في إدارة مواردنا النفطية.

وسعياً إلى الحوكمة الرشيدة والشفافية، سنّ برلماننا الوطني قانوناً لمكافحة الفساد. وقد أنشأنا هيئة لمكافحة الفساد منذئذ. وعُززت مكاتب أمين المظالم وسلطات إجراء التحقيقات للمدعي العام. وشهد الاثنان استثماراً قوياً في التنظيم والتدريب.

ولدينا ديمقراطية نشطة متعددة الأحزاب، حيث تمثل تسعة أحزاب في البرلمان الوطني. وأكثر من ٣٠ في المائة من أعضاء البرلمان المنتخبين من النساء. ويشغل العديد من النساء مناصب وزارية رئيسية. وقد تأكد وجود ١٣ مرشحاً في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ١٧ آذار/مارس. ولا بد أن أدائي كان سيئاً للغاية كرئيس خلال السنوات الأربع الماضية، لأن كثيرين يريدون أن يأخذوا المنصب مني الآن. وأنا أيضاً أحد المرشحين الـ ١٣. وقد سجل ٢٤ حزباً لخوض الانتخابات التشريعية - ٢٤ حزباً سياسياً في بلد تعداد سكانه مليون نسمة. وأقول لشعبنا دائماً إن الولايات المتحدة، البلد الذي يبلغ تعداد سكانه ٣٠٠ مليون نسمة والقوة العظمى، لديها حزبان. وإندونيسيا، وتعداد سكانها ٢٥٠ مليوناً، لديها خمسة أحزاب ممثلة في البرلمان. تعداد سكاننا مليون نسمة، ولدينا الآن ٢٤ حزباً مسجلاً.

أتمنى أن يكون الناخبون أكثر حكمة من السياسيين الطامحين وأن يدلوا بأصواتهم لصالح حفنة من الأحزاب السياسية المعروفة ضماناً لأغلبيات مستقرة تؤدي عملها بشكل جيد. ولأنني تكلمت بإفراط في بلدي عن هذه المسألة، فلم أكتسب تعاطف السياسيين الطامحين بتكرار مناشدتي الصريحة للناخبين بعدم إهدار أصواتهم على الأحزاب السياسية الصغيرة الجديدة.

وقد صدقنا على جميع المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وامتثلنا لالتزامات الإبلاغ. ووفقاً لـ "مراسلون بلا حدود"، فإن وسائط الإعلام في تيمور - ليشتي من أكثر وسائط الإعلام حرية في المنطقة. ونعتز بأن لدينا دستور إنساني شديد التحرر يحظر عقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة. وأقصى عقوبة في تيمور - ليشتي هي السجن ٢٥ عاماً.

وقد بلورنا رؤيتنا للتنمية الوطنية، معاً، وفي تموز/يوليه الماضي، أطلقنا خطتنا للتنمية الاستراتيجية، التي ستساعدنا على ترجمة رؤيتنا إلى حقيقة واقعة. ونجاح تيمور - ليشتي في الأمم المتحدة هو نجاح للأمم المتحدة أيضاً. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، التي تقودها السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام، قدمت إسهامات حقيقية منذ إنشائها في عام ٢٠٠٦، وخاصة في مجالات المساعي الحميدة والأمن العام والشرطة. كما قدمت البعثة مساعدة هامة في مجالات سيادة القانون والحوكمة والعدالة وحقوق الإنسان.

وبنهاية هذا العام، نود أن نرى عملية حفظ السلام وقد بلغت نهايتها وأن تنشأ شراكة جديدة مع الأمم المتحدة. وأرجو أن أكون واضحاً. إننا نريد ونحتاج إلى شراكة دولية، ترتكز إلى بعثة متواضعة للأمم المتحدة تنسجم مع الاحتياجات الحقيقية لبلدنا وتتواءم مع الحقائق الناشئة على أرض الواقع. ولتحقيق ذلك، أنشأنا لجنة رفيعة المستوى بشأن العملية الانتقالية أترأسها شخصياً بدعم من رئيس الوزراء والممثلة الخاصة، ونجتمع مرة كل شهرين. وبلورنا خطة للانتقال، وقع عليها ثلاثتنا في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ومستوى التفاعل من جانب كل من الحكومة والأمم المتحدة مطرد، وإنا على يقين بأن الخطة ستنفذ.

وفي كانون الثاني/يناير، بدأت المناقشات بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن خيارات محتملة لدور الأمم المتحدة ما بعد بعثتها المتكاملة في تيمور - ليشتي. وتوافق الآراء الناشئ يتمثل في أن دور الأمم المتحدة يمكن أن يتضمن دعماً لمواصلة تعزيز المؤسسات الديمقراطية وبناء قدرات مؤسسات القطاع الأمني، وخاصة قوة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، واستمرار الدعم في مجالات منها الحوكمة والعدالة وحقوق الإنسان. وستواصل الحكومة وكل أصحاب المصلحة الانخراط في هذه المناقشات بنشاط لضمان أن يكون أفضل الخيارات هو الخيار المصمم خصيصاً لتلبية احتياجات تيمور - ليشتي وأولوياتها المحددة - مع مراعاة أنه، بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢، ستكون هناك حكومة تيمورية جديدة هي التي ستتخذ القرار النهائي بشأن تلك المسألة.

وفي الختام، أود أن أدعو كل الحاضرين هنا لزيارة تيمور - ليشتي في عام ٢٠١٢ لكي يروا بأنفسهم إلى أين وصل بلدنا، ويشاركونا في احتفالات الذكرى السنوية التي أعددنا لاستمرارها طوال العام، وزيارة جبالنا والسباحة في مياهنا الصافية. وأنا أصلي كل يوم للرب، القادر والرحيم، لكي يهب أعضاء المجلس الصفات الفريدة للقيادة: الرؤية والتراحم والشجاعة.

إن هيئة الأمن الجماعي هذه، التي أنشئت بعد مأساة الحرب العالمية الثانية لإنقاذ البشرية من آفة الحرب، كثيراً ما تُدعى لمنع نشوب الحرب أو وضع حد لها. والتوقعات عالية مثلما هي معاناة وبؤس من يطلبون المساعدة. وفي أحيان كثيرة، لا تلبى تلك التوقعات في توقيت مناسب، مما يؤدي إلى اهتزاز الصورة بشأن مثالية الأمم المتحدة التي يتصورها الناس في ظل بؤسهم. ولكن تتمثل الحقيقة المؤسفة في أنه لا يمكن لأي قوى من الخارج أن تفعل الكثير مما يؤثر على مسار الأحداث في بلد ما. ولكن يستطيع مجلس الأمن

دائماً أن يقدم عبارات المؤازرة وبث الأمل. قد لا يكون بوسع المجلس تخفيف معاناة الجميع إلا أن بإمكانه أن يساعد البعض. قد لا يمكنه أن يوفر المأوى والملاذ للجميع، إلا أن بوسعه أن يوفر ذلك للبعض. ربما لا يستطيع المجلس أن ينقذ ١٠٠٠ شخص، إلا أن بوسعه أن يحاول إنقاذ شخص واحد على الأقل.

وفي حالات كثيرة، تعجز الأنظمة عن اغتنام الفرص التي تسنح لها للخروج بسلام وببعض الشرف كيما تنقذ نفسها وتجنب الآخرين المزيد من المعاناة. وكثيراً ما تخطئ الأطراف في نزاع ما تقدير الموقف وتسيء تقدير الآخر وتغالي في تقدير قوتها، ظناً منها أن بإمكانها التفوق على عدوها ودحره بمجرد صمودها، وهي لا تحقق بذلك إلا مزيداً من المعاناة لشعوبها.

وأحياناً، ينتقد هذا المجلس لعجزه عن التصرف. وفي بعض الأحيان، يكون النقاد على حق، وفي أحيان أخرى، يخطئ النقاد ولا ينصفون في أحكامهم الجامحة. ولكنني أعرف أن المجلس يفعل ما بوسعه وبأقصى ما يستطيع، لأن ذلك هو واقع عالمنا.

وقبل حضوري إلى هنا - وهذا ليس جزءاً من خطابي المعد سلفاً - كدت أن ألغي رحلتي لأن صهراً لي قد فارق الحياة في اليوم السابق. غير أنني قررت الحضور إلى نيويورك لكي أتشاطر مع المجلس الأنباء السارة عما يحدث في أحد أركان العالم. وكنت أتابع الأخبار المسائية على قنوات الجزيرة أو بي بي سي أو سي إن إن، فرأيت المجلس يحاول التعامل مع حالات نزاع صعبة عديدة في العالم، وارتأيت أنه ربما كان من الأفضل لي أن أذهب، لا لطلب المساعدة فحسب، بل لكي أحمل لأولئك الذين يتعاملون مع تلك التحديات حول العالم بعض الأخبار السارة. لقد أتيت بأخبار سارة من تيمور - ليشتي، راجياً أن تكون الأخبار التي جئت بها عما استطعنا، نحن والمجلس، أن نحققه، باعثاً على الارتياح قبل أن ينتقل المجلس للنظر في حالات أخرى، كالحالة في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس راموس أورتا على بيانه.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يريدون الإدلاء ببيانات.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي السرور أن نراكم تترأسون هذه الجلسة، سيدي. ويود وفد بلدي أن يرحب مرة أخرى بفخامة السيد خوسي راموس - هورتا، رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية في مجلس الأمن. ونرحب بتقريره عن التقدم المحرز في بلده. ونود أيضا أن نقدم تعازينا في وفاة صهره. كما نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات الجارية في تيمور - ليشتي.

ويسر جنوب أفريقيا أن تهنئ تيمور - ليشتي بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاستقلالها. فذلك معلم هام ليس بالنسبة لحكومة وشعوب تيمور - ليشتي فحسب، ولكن أيضا بالنسبة لجميع الشعوب المحبة للسلام في العالم، التي لا تزال مناصرةً للحق في تقرير المصير. وقد انتقلت تيمور - ليشتي في إشارة إلى التقدم الملحوظ الذي أحرزته - من كونها دولة مضيفة لإحدى بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى بلد يسهم بنشر العاملين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من قبيل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وذلك دليل على القدرة المعززة للقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي، وعلى عزم السلطات التيمورية على الإسهام بشكل إيجابي في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ونتشجع

أيضا للرغبة التي أبدتها تيمور - ليشتي الشرقية في الانضمام إلى مجتمع الحوار الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، والاضطلاع بدور هام فيه.

وسنشهد في هذا العام أيضا إنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وتولي الحكومة التيمورية السلطة الكاملة نحو التشغيل الكامل لمؤسساتها الأمنية. وشهدنا استقراراً عاماً في تيمور - ليشتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عبر إدخال المزيد من التحسينات في الحالتين السياسية والأمنية. ونرحب بالالتزام القوي من جانب القيادة وأصحاب المصلحة الآخرين في تيمور - ليشتي بتعزيز الحوار الوطني والمشاركة السلمية والشاملة في العمليات الديمقراطية، وبالجهود المبذولة لتعزيز السلام والاستقرار والوحدة على نحو مستمر.

لقد اعتمدت السلطات التيمورية - في مجال الحكم وبناء المؤسسات - تشريعات إضافية لتعزيز قدرة وفعالية مؤسسات الدولة. ويسرنا أن نلاحظ التقدم الذي أحرزته السلطات التيمورية في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة في وقت لاحق من هذا العام. وسوف تعزز العملية الانتخابية ترسيخ الديمقراطية والاستقرار في البلد. وتشجعنا بوجه خاص الجهود المتواصلة التي تبذلها هيئات إدارة الانتخابات فيما يتعلق بزيادة مشاركة المرأة والشباب في العملية الانتخابية. ونثني على القيادة السياسية للالتزام الذي أعربت عنه بشأن إجراء الانتخابات في مناخ من السلام والاستقرار. وسيكون الحوار المستمر بين الزعماء السياسيين في الفترة السابقة للانتخابات هاماً لضمان تحقيق نتيجة سلمية. وعليه، فإن من شأن الحوار بين الزعماء الوطنيين، الذي يشارك في استضافته الرئيس راموس - هورتا وأسقف باكاو، والذي من المقرر عقده قبل الانتخابات، أن يقرّب الزعماء الوطنيين من تحقيق ذلك الهدف.

وإذ ننوه بالتقدم المحرز في العديد من المجالات، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، على نحو ما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2012/43). فوجود جهاز أمني قوي وفعال بقيادة تيمورية، وقادر على التصدي بطريقة فعالة للتهديدات الأمنية لا يزال أساسياً. وقد شهدنا في ذلك الصدد، استئناف مسؤوليات الشرطة كاملةً من قبل الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في سياق السعي إلى تنفيذ خطة التطوير المشتركة بين قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة. وهناك أيضا تركيز مستمر من جانب الشرطة الوطنية على القدرات العملياتية مع تقديم المشورة التقنية لها من شرطة البعثة في إطار التحضير للعمليات الانتخابية المقبلة. ولا تزال هناك حاجة مستمرة إلى تقديم الدعم للشرطة الوطنية وإلى المزيد من تطوير المؤسسات وبناء القدرات. وعليه، فإننا نطلب من البعثة أن تواصل تقديم الدعم للشرطة الوطنية في الفترة المتبقية من هذا العام.

والحقيقة والمصالحة عاملان هامان لزيادة توطيد استقرار تيمور - ليشتي في الأجل الطويل. وسيكون إحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة أثر إيجابي على سلام واستقرار تيمور - ليشتي في الأجل الطويل.

ويسر جنوب أفريقيا التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة في وقت تستعد فيه البعثة لإنهاء وجودها. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى أنه ينبغي أن تقترن الخطة الانتقالية المشتركة بالاستعراض المستمر، بغية التأكد من قدرتها على الاستجابة للتطورات الجارية بالفعل. ولا يزال من رأي جنوب أفريقيا أن طبيعة ودور وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عقب انتهاء ولاية البعثة، هما أمر ينبغي تركه لتقرر فيه السلطات التيمورية وتأخذ فيه زمام المبادرة.

إنـه لـشرف اسـتثنائي لجنـوب أفريقيـا أن توجـه إليهـا الـدعوة للاضـطلاع بـدور رائـد فيمـا يتعلـق بالحالـة في تيمـور - ليـشتي في مجلـس الأمـن. ونـود أن نـشكر الـدول الأعـضاء في مجلـس الأمـن الـتي عملـت بـصورة بنـاءة بـشأن مـشروع القـرار الـذي - في جملـة أمـور - يمـدد ولايـة البعثـة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٢، ويؤيد خطـة إنهـاء وجودهـا وفقـا لرغبـات حكومـة تيمـور - ليـشتي والظـروف الميدانيـة بعـد الاختتـام النـاجح للعمليـة الانتخابيـة لعـام ٢٠١٢. ونتطلـع إلى اعتمـاد مـشروع القـرار بـشأن تيمور - ليشتي بالإجماع.

وأنا واثق جدا من أننا جميعا قد أخذنا علماً بـدعوة الرئيس راموس - هورتا مجلس الأمن لزيـارة بلـده العظيم في عام ٢٠١٢.

السـيد مـانجيف سـينغ بـوري (الهنـد) (تكلـم بالإنكليزيـة): أشـكركم، سـيدي، علـى عقـد مناقـشة اليـوم بـشأن الحالـة في تيمـور - ليـشتي. وأود أن أعـرب عـن ترحيبي الحار بفخامة السيد خوسي رامـوس - هورتـا، رئـيس تيمـور - ليـشتي في مجلـس الأمـن وأشـكره علـى بيانـه. وأود أيـضا أن أشـكر الممثلـة الخاصـة للأمـين العـام في تيمـور - ليـشتي، الـسيدة أمـيرة حـق، علـى إحاطتـها الإعلامية الشاملة.

لقد أتاح لنا التقرير الأخير للأمين العام (S/2012/43) فرصة للتفكير في التطورات الأخيرة في وقت تستعد فيه بعثة الأمـم المتحـدة المتكاملـة في تيمـور - ليـشتي لإنهـاء ولايتـها بحلول نهاية هذا العام. ونـشعر بارتيـاح بـالغ لأن الحالـة العامـة في تيمور - ليشتي لا تزال هادئـة ومـستقرة، وأن البلـد يمـضي بحـزم علـى طريـق الـسلام والاسـتقرار والتنميـة في الأجـل الطويل. ونتشجع في الواقع لتقييم الرئيس هورتا للتقدم المحرز حتى الآن.

ويمكن أن يكون هذا العام معلما هاما لتعزيز التحـول الـديمقراطي في تيمـور - ليـشتي. وإذ يحتفـل البلـد بالـذكرى الـسنوية العاشـرة لاسـتعادة اسـتقلاله، فقـد تقـرر إجـراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في وقت لاحق مـن هـذا العـام. وتـشكل المـشاركة المـستمرة والفعالـة مـن جانـب جميـع الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية والانتخابات المقبلـة مؤشـرا مـشجعا علـى التـزام تيمـور - ليـشتي الأكيـد بالديمقراطية. ونحن سعداء بأن نلاحظ أن هنـاك تقـدما مطـردا نحـو تنظـيم تلـك الانتخابـات، وأنـه تم وضـع إطـار تـشريعي ممكّـن لهـا بالفعـل. ونحـن مقـدرون للـدعم الـتقني واللوجـستي الـذي تقدمـه الأمـم المتحـدة والمجتمـع الـدولي مـن أجـل إجـراء الانتخابات.

ونـثني علـى الـشرطة الوطنيـة لتيمـور - ليـشتي في الجهود التي تبذلها في مجال تطوير المؤسسات وبنـاء القـدرات. وقد تولت الشرطة الوطنية بنجاح المسؤولية كاملة فيما يتعلق بتنفيذ عمليات الشرطة وقيادتهـا والـسيطرة عليهـا علـى نطـاق البلـد بأسـره. وسـتكون الانتخابـات المقبلـة اختبـارا نهائيـا لاستعداد الشرطة الوطنية لتـولي مهـام حفـظ القـانون والنظـام في البلد. وإذ تواصل عملية الانتقال تقدمها، فإن من المهـم أن تواصل البعثة دعمها للشرطة الوطنية وفقا لرغبات الحكومة.

وإذ نمـضي قـدماً، فمـن الأهميـة بمكـان وضـع الأطـر التـشريعية والتنفيذيـة اللازمـة لـضمان تحديـد سـلطات الجـيش والـشرطة علـى نحـو واضـح كـي يـتمكن كلاهمـا مـن أداء مـسؤولياته بطريقـة فعالـة تحـت القيـادة والـسيطرة الكاملـة للحكومة المدنية. ونؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة في الـسعي إلى المشاركة الإقليمية المعززة والتصدي لتحديات التنمية الـتي تواجه البلـد. وقـد لاحظنـا مـع الارتيـاح أن النمـو الاقتـصادي العـام، بمـا في ذلـك العائـدات مـن قطـاع الـنفط والغـاز، لا يزال قوياً. إن استمرار تركيـز الحكومـة علـى البنيـة التحتيـة

والاستثمار سيكون مفيدا بالتأكيد في البدء السريع لمرحلة التحول الاجتماعي والاقتصادي في البلد.

وإذ تتحرك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي نحو الإنهاء التدريجي للبعثة بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وتضطلع الحكومة بالمسؤولية الكاملة عن العمليات المختلفة، يجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة والوكالات الموجودة في الميدان بطريقة متسقة. لا بد من اتخاذ قرار بشأن جميع الجوانب الهامة المتصلة بالعملية الانتقالية، بما في ذلك تقليص حجم عنصر الشرطة بالبعثة بعد الانتخابات، وتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة وأبعاد مشاركة الأمم المتحدة في المستقبل، بالتشاور الوثيق مع الحكومة. من المهم أن تسترشد العملية الانتقالية بالحكومة التيمورية وتكون مملوكة لها. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام بعد الانتخابات.

تعلق الهند أهمية كبيرة على علاقاتها مع تيمور - ليشتي، وسعت إلى الإسهام في تحقيق التنمية في البلد عن طريق توفير الخبرة والتدريب في مجالات اختصاصنا وحيث نرى جوانب تكميلية في تطبيقها. قدمت الهند دعمها لحكومة تيمور - ليشتي، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة لشراء المعدات والمواد ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي قطاع تنمية الموارد البشرية. ولدينا أيضا شراكة مع حكومة تيمور - ليشتي بموجب إطار الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

إن التقدم الذي تحقق حتى الآن يبعث على الثقة في أننا نسير في الاتجاه الصحيح، وأن البعثة في طريقها إلى أن تصبح قصة نجاح. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها البعثة، والمجتمع الدولي والشركاء الثنائيون من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد. ونؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بذات المستوى الحالي المأذون به.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لقيادة الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، وتفاني فريقها وعمله الجاد لدعم حكومة وشعب تيمور - ليشتي.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، سيدي، ترؤسكم هذه الجلسة. كما أنه يشرفنا عظيم الشرف أن استمعنا للكلمات الملهمة للرئيس راموس هورتا - ليس سرده الملهم لوقائع الرحلة غير العادية لتيمور - ليشتي فحسب، ولكن أيضا تذكيره بمسؤولية المجلس الثقيلة والنبيلة. نأسف لحالة الوفاة في عائلته لكن أسعدنا قراره رغم ذلك الإبقاء على مشاركته معنا.

ونتوجه أيضا بالشكر الجزيل إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية اليوم، وإلى جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على إسهامهم المستمر في تحقيق الاستقرار في تيمور - ليشتي. أود أن أعرب عن امتناننا لكل ما حققوه.

أود التركيز على ثلاثة مواضيع: أولا، التطورات في تيمور - ليشتي، وثانيا، المعيار الذي يضعه الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وثالثا، طبيعة وجود الأمم المتحدة بمجرد مغادرة البعثة.

أولا، سوف يكون هذا عاما محوريا بالنسبة لمستقبل تيمور - ليشتي وشعبها، الذي سيطلب منه انتخاب رئيس وبرلمان جديد. وإذ تعمل تيمور - ليشتي صوب هذين المعلمين الهامين، يسعدنا أن نلاحظ توطيد السلام والاستقرار في البلد، إلى جانب نموه الاقتصادي ونمائه المشجعين. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وخاضعة للمساءلة في آذار/ مارس وحزيران/يونيه مهم بالنسبة لمستقبل تيمور - ليشتي وتجربتها الديمقراطية. نحن نثني على سلوك الأحزاب السياسية

التي تواصل الدعوة إلى الهدوء خلال الانتخابات والامتناع عن الخطاب الذي يمكن أن يؤجج المشاعر.

كان استئناف قوة الشرطة التيمورية الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية للشرطة في العام الماضي ناجحا. ونلاحظ مرة أخرى أنه لم تحدث أي زيادة لاحقة في أعمال العنف في تيمور - ليشتي بينما نقترب من ذكرى مرور عام على تسليم السلطة. يحق للشرطة الوطنية أن تفخر بمنجزاتها.

أنتقل إلى النقطة الثانية، إن عام ٢٠١٢ عام هام أيضا في تيمور - ليشتي بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - عام، نأمل أن يضع معيارا لعمليات الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في المستقبل. كان تسليم المسؤولية الكامل عن أعمال الشرطة في العام الماضي مثالا ناجحا على تطبيق ذلك. ظل السلام والأمن الذي ساد تيمور - ليشتي مستقرا.

ونشيد بوضع الخطة الانتقالية المشتركة من جانب حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، ونأمل أن تقدم معيارا لعمليات الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في المستقبل، وتضع مثالا يحتذي به الآخرون، حيث تضع الأمم المتحدة والدولة المضيفة خطة شاملة وتفصيلية لصون الاستقرار لبلد في المستقبل، بدعم من مجلس الأمن.

من المهم أن تنجح هذه العملية بحد ذاتها، وأيضا لتوضيح أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء يمكن أن تدير عملية الانتقال دون تعريض الاستقرار للخطر. غير أن وضع خطة ينبغي ألا يؤدي إلى الشعور بالرضا عن النفس، ونحن نشجع البعثة على مواصلة إجراء تحليل دقيق للسيناريو والتخطيط لحالات الطوارئ، بما في ذلك قبل الانتخابات، حال لم تستوف شروط الإنهاء التدريجي للبعثة أو حدوث تغيير في الحالة الأمنية في الميدان.

إن انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي سيكون اختبارا رئيسيا للأمم المتحدة في كفالة أن انسحابها يتم بأمان وفعالية، مع الحفاظ على الاستقرار في تيمور - ليشتي. وفي حين نأمل ونتوقع أن يسود السلام والأمن في السنوات المقبلة، ينبغي أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لطمأنة حكومة تيمور - ليشتي أن انسحاب البعثة لا يعني أن مجلس الأمن سيدير ظهره للبلد.

يقودني هذا إلى نقطتي الثالثة والأخيرة بشأن وجود الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد البعثة. نحن نأمل مخلصين أن تواصل الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي التعاون الذي تمتعا به في وضع الخطة الانتقالية المشتركة من أجل تقديم اقتراح واضح لشكل ومفهوم وأهداف وجود الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد البعثة.

نحن بحاجة إلى اتخاذ قرار في الوقت المناسب من بين الخيارات الواردة في الخطة الانتقالية المشتركة، مع الاستفادة من إسهامات وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع الدولي. ويتعين كفالة تخطيط وتخصيص المهام والموارد لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية. يجب أن تكون الأهداف والأولويات والنقاط المرجعية لقياس التقدم المحرز واضحة، وكذلك معايير النجاح والانسحاب. ينبغي أن يكون هدفنا الانتقال إلى فريق قطري عادي تابع للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن عمليا.

وفي الوقت نفسه، سيمثل الانتقال من البعثة إلى شكل جديد من أشكال وجود الأمم المتحدة معلما هاما على طريق استمرار الاستقرار والنمو في تيمور - ليشتي. ونحن ممتنون أيضا إلى الرئيس راموس هورتا على دعوته المغرية جدا.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية قدمها الوفد): أرحب برئيس جمهورية تيمور

– ليشتي الديمقراطية، فخامة السيد خوسيه راموس هورتا، رئيس إحدى البلدان الشقيقة، وأعضاء حكومة تيمور – ليشتي. كما أشكره على كلماته الملهمة وعباراته الصادقة التي وجهها إلى بلدي. لا بد لي أيضا أن أتقدم بخالص التعازي في مصابه الجلل. وأقدر حضوره في هذه الظروف الصعبة.

أود أيضا أن أرحب ترحيبا خاصا بوفدي أنغولا، الذي سيأخذ الكلمة بصفته الرئيس الحالي لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والبرازيل. وأود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، التي تمثلها الممثلة الخاصة للأمين العام، وأن أؤكد مجددا دعم البرتغال الكامل لعمل البعثة. ومن خلال السيدة أميرة حق، أود أيضا أن أشيد بموظفي البعثة على عملهم المهم.

سيكون عام ٢٠١٢ بلا شك عاما حاسما بالنسبة لتيمور – ليشتي. ستحدد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وتيرة الحياة السياسية في البلد للولاية القادمة. وفي الوقت نفسه، تستعد تيمور – ليشتي لاستكمال عملية الانتقال من ولاية البعثة إلى وجود الأمم المتحدة في المستقبل، الذي لا بد من إعادة تقييمه وتكييفه مع الواقع الجديد في تيمور – ليشتي. أخيرا، سيكون العام الذي سوف نحتفل فيه بالذكرى السنوية العاشرة لقيام تيمور – ليشتي مستقلة وحرة وديمقراطية.

يبرز تقرير الأمين العام (S/2012/43) بحق التقدم الذي حققته تيمور – ليشتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعتقد أنه من الواضح، من خلال البيانات المتاحة والإرادة التي أبداها الشعب التيموري والمؤسسات التيمورية، أن تيمور – ليشتي قصة نجاح في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وتعزيزها. إن تيمور – ليشتي حقا حالة ناجحة في تاريخ الانتقال من الصراع إلى الاستقرار والتنمية. ويستند هذا النجاح إلى قيادة وملكية السلطات، وعمق التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد والانتقال إلى ما بعد حفظ السلام، وإلى تنفيذ السياسات الوطنية الأساسية وإلى التنسيق الفعال مع الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين.

وأود الآن أن أبرز عددا من العناصر التي ستشكل أسباب النجاح في الأشهر المقبلة. إن الانتخابات سوف تكون بمثابة فترة حاسمة لترسيخ المؤسسات التيمورية. ونحن على يقين من أن الانتخابات ستجري في مناخ من السلام والشفافية ووفقا للمعايير الدولية. وإننا على ثقة أيضا من أنها سوف تتميز بالحنكة السياسية من جانب الأحزاب السياسية وبشعور الواجب من جانب السكان.

إن الدور الذي ستضطلع به قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي أثناء الانتخابات سوف يكون واحداً من أكبر التحديات التي تواجهها منذ توليها في آذار/مارس ٢٠١١ المسؤولية عن الأمن في جميع أنحاء البلد. لذلك، الدلالة إيجابية وهي أن الشرطة الوطنية ما فتئت تعدّ نفسها منذ أشهر بغية كفالة النظام العام خلال الانتخابات ومواجهة أي تحديات أخرى قد تنشأ أثناء فترة الانتخابات. وفي هذا السياق، سيكون من المهم دعم الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة. وأود التأكيد على العمل الرائع الذي أنجزته البعثة في قطاعي العدل والأمن.

وفيما يتعلق بالعملية الانتقالية، تؤيد البرتغال تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مثلما اقترح الأمين العام في تقريره. ومشروع القرار الذي سيعتمد غدا سوف يشكل أساسا جيدا لما تبقى من عمل البعثة والفترة الانتقالية نفسها.

وأود أن أسلط الضوء على التعاون الممتاز بين سلطات تيمور – ليشتي والأمم المتحدة الذي أفضى إلى

توقيع الخطة الانتقالية المشتركة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بوصفها خريطة الطريق لنقل المسؤوليات والقدرات من بعثة الأمم المتحدة إلى سلطات تيمور - ليشتي. فهي وثيقة رائعة في إطار الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد أعربت الحكومة التيمورية بالفعل عن اهتمامها ببقاء الأمم المتحدة في البلد بعد انسحاب البعثة. وهذه المسألة تخضع حاليا للتقييم النشط في تيمور - ليشتي، وسوف تخضع بالتأكيد لتحليل أعمق في النصف الثاني من هذا العام، بناء على طلب الحكومة التيمورية، وتقييمات السلطات، ومساهمات المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة.

إن التطورات السياسية ذات الصلة التي ستحدث طوال عام ٢٠١٢، والتحضيرات للانتقال إلى شكل جديد لوجود الأمم المتحدة في البلد، والاعتراف بالإنجازات المتعلقة بالانتقال إلى السلم والديمقراطية، وبناء وتعزيز القدرات المؤسسية هي أمور تبرر تماما، من وجهة نظر البرتغال، وجود بعثة لمجلس الأمن في تيمور - ليشتي. وهنا أشكر الرئيس على دعوته للقيام بهذه الزيارة.

وعملت تيمور - ليشتي بنشاط من اجل تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي كبير. والتخطيط الاقتصادي في تيمور - ليشتي كان جديرا بالملاحظة، كما يبيّنه اعتماد تيمور - ليشتي لخطة التنمية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، والاستثمار في تنمية الاقتصاد غير النفطي، الذي سيكون ضروريا لكفالة التنمية المستدامة. كذلك أُدخلت تحسينات في مجال الحكم والإدارة.

ولا تزال البرتغال ملتزمة بالتعاون الثنائي مع تيمور - ليشتي، مع تركيز خاص على المجالات الاستراتيجية، بما في ذلك العدل والأمن والتعليم. ويسرني بالغ السرور أن أشير إلى التوقيع مؤخرا على بروتوكول التعاون بين وزارتي التعليم في البرتغال وتيمور - ليشتي لتدريب ٧٠ ٠٠٠ من مدرّسي تيمور بجميع مستويات التعليم المدرسي لمجموع الطلاب البالغ عددهم ٣٠٠ ٠٠٠ طالب.

ومشاركة قوات تيمورية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ضمن الوحدة البرتغالية لتلك البعثة، مثال خاص على التزام تيمور - ليشتي بالسلام والأمن الدوليين. إننا نحيّي الرئيس راموس - هورتا على دوره في تحقيق ذلك المشروع.

وما فتئ أمام تيمور - ليشتي عمل للقيام به في سبيل الوفاء بتطلعات شعبها نحو التنمية الاقتصادية وتعزيز المؤسسات الوطنية. ويظل الدعم المستمر من المجتمع الدولي عنصرا بالغ الأهمية في تعزيز القدرات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والبرتغال متفائلة إزاء التطورات الحاسمة التي ستحدث في تيمور - ليشتي هذا العام. وبوسع الرئيس راموس - هورتا أن يعتمد على دعمنا الثنائي والمتعدد الأطراف لتيمور - ليشتي في الحاضر وفي المستقبل.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالرئيس خوسيه راموس - هورتا في المجلس. إن الولايات المتحدة تقدّر عميق التقدير دعوته الحماسية لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية حول العالم، وتشكره على حضوره وتقييماته للتقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي.

كما نود أن نهنئ تيمور - ليشتي بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاستقلالها. لقد شغلت تيمور - ليشتي مكانها الصحيح على الساحة العالمية، وأصبحت مساهمة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقامت بتأسيس ورئاسة مجموعة الدول الهشة السبع للبلدان الخارجة من الصراع.

وأشكر الممثلة الخاصة، الحق، على إحاطتها الإعلامية اليوم. إن قيادتها المتفانية والتزامها المتواصل بتوطيد السلام في تيمور - ليشتي هما محل تقدير كبير. إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل قد عملا معا منذ استقلال تيمور - ليشتي وسوف يستمران في إقامة شراكة مع تلك الديمقراطية الفتية للمساعدة في تطويرها وازدهارها.

تسنح لنا الفرصة اليوم للتفكير بشأن التقدم المحرز في مجال المحافظة على الاستقرار في تيمور - ليشتي والاحتياجات المتبقية للبلد. ويجب أن نركز أيضا على التقدم المحرز في انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي المخطط له، والبدء بالنظر في فترة ما بعد البعثة ومشاركة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

أود أن أتناول خمس مسائل. أولاً، ترحب الولايات المتحدة بنقل المسؤوليات الأساسية للشرطة من البعثة إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. إن مساهمة جميع الأطراف في الحفاظ على الاستقرار طوال فترة الانتخابات المقبلة في تيمور - ليشتي ستكون حاسمة، والانتقال هو خطوة أساسية في هذه العملية. ونرحب بالتقدم المحرز في إضفاء الطابع المهني على قوة الشرطة الوطنية وتعزيزها حتى تتمكن من الاضطلاع بكامل مسؤولياتها الأمنية وتؤدي الدور الذي اضطلعت به البعثة. ونلاحظ أنه ما زالت هناك تحديات، ونحن نشجع حكومة تيمور - ليشتي على زيادة توضيح المسؤوليات لكل من قوة الشرطة الوطنية وقوات الدفاع التيمورية، لا سيما ونحن نقترب من إجراء الانتخابات.

وفيما تواصل تيمور - ليشتي تطوير مؤسساتها الأمنية الوطنية الخاصة بها، فإن السلطات المحددة بوضوح، والمساءلة، والحياد أمور حاسمة بالنسبة إلى زيادة الاستقرار. والولايات المتحدة ملتزمة بدعم التطوير المتواصل للقوات العسكرية وقوات الشرطة، ولقد قمنا مؤخرا بزيادة دعمنا الثنائي في هذا المجال. وجهودنا الرامية إلى النهوض بأعمال الشرطة المجتمعية وشحذ مهارات التحقيق لدى الشرطة والمدعين العامين مثالان على هذا الالتزام.

ثانيا، نشيد بالأعمال التحضيرية التي تقوم بها حكومة تيمور - ليشتي بغية إجراء الانتخابات المقبلة، ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين في دعم العملية الانتخابية. وسيكون إجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة معلما حاسما في تاريخ تيمور - ليشتي. وسوف يؤدي نجاح العملية الانتخابية إلى زيادة ترسيخ السلام والأمن في جميع أنحاء البلد، ويؤشر إلى التقدم المستمر نحو تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر.

إننا نواصل حث جميع الأحزاب السياسية على احترام نتائج العملية الديمقراطية والقيام بأنشطة سياسية سلمية. ونحن نرحب بالالتزامات التي قطعها القادة السياسيون حتى الآن باحترام العملية الديمقراطية السلمية.

ثالثا، إن إنشاء مؤسسات كفؤة وقوية لسيادة القانون وممارسة الحكم أمر حيوي لنجاح البلد في المدى البعيد. ونشعر بالتشجيع إزاء التقدم الذي أحرزته الحكومة في تعزيز مبادرات مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية، ونؤكد على أهمية تعزيز هذه المؤسسات. ونشجع أيضا على حل المسائل العالقة المتصلة بالحقيقة والمصالحة للفترة ١٩٧٥-١٩٩٩، بما في ذلك إنشاء مؤسسة للتذكّر أو آلية مؤسسية أخرى. ونأمل أيضا أن يكون فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة قادراً على إتمام عمله الهام ضمن فترة ولايته. ونحث سلطات تيمور - ليشتي على اتباع المساءلة الكاملة والموثوق بها حيال جميع الجرائم والتجاوزات، بما في ذلك، في جملة أمور، تلك الناجمة عن أزمة عام ٢٠٠٦، بغية تحقيق العدالة وبناء الثقة بمؤسسات العدالة.

رابعا، أريد أن أنوّه بمستوى التعاون المثير حقا للإعجاب الذي قام بين البعثة وحكومة تيمور - ليشتي من اجل وضع خطة انتقالية لانسحاب البعثة بنهاية عام ٢٠١٢. ونحث الطرفين على مواصلة تركيز عملهما على التخطيط للمرحلة الانتقالية، حتى وإن بدأت الدورة الانتخابية. ونحث البعثة وحكومة تيمور - ليشتي على مواصلة إشراك الشركاء الدوليين لضمان تحديد أي ثغرات في القدرات والعمل على سدها بسرعة.

أخيرا، مع اقتراب سحب البعثة المتوقع، يجب علينا أن نفكر في مستقبل انخراط الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تيمور - ليشتي. يجب أن تشارك حكومة تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي في المناقشات بشأن دور الأمم المتحدة بعد مغادرة البعثة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الانتخابات نفسها لا ينبغي أن تكون استراتيجية للخروج، بل ينبغي بالأحرى أن يتحدد انتقال البعثة من خلال تطور الأحداث في الميدان. وفي اعتقادنا أن استمرار انخراط الأمم المتحدة يمكن أن يسهم بدور بناء في معالجة المسائل المتصلة بالأمن وحقوق الإنسان والعدالة، والتنمية الاقتصادية، والحوكمة والمساءلة.

في الختام، تود الولايات المتحدة مرة أخرى أن تثني على الممثلة الخاصة، أميرة حق، لدورها القيادي وتفانيها، وعلى حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة لعملهم وما أسهموا به، وعلى المجتمع الدولي لما قدمه من دعم لتيمور - ليشتي على المستوين الثنائي والمتعدد الأطراف، وعلى التيموريين أنفسهم لتفانيهم المستمر من أجل السلام والأمن في تيمور - ليشتي.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نرحب بمشاركة السيد خوسي راموس هورتا، رئيس تيمور - ليشتي، في هذه الجلسة. كما نود أن نعرب له عن تعازينا في فقده الأخير، وتصميمه على أن يحضر شخصياً جلسة مجلس الأمن هذه على الرغم من ظروف الحزن. ونحن ممتنون أيضا للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، لإحاطتها الإعلامية عن عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. سأتوخى الإيجاز.

نحن مسرورون من الطريقة التي تتطور بها الحالة في هذا البلد. فالاتجاهات السياسية الداخلية إيجابية. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في ضوء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المنتظرة هذا العام. ونأمل أن تجري في بيئة سلمية، وأن تؤكد ما أنجزه شعب تيمور - ليشتي في مجال المصالحة الوطنية.

الحالة الأمنية مستقرة أيضا. ونثني على جهود البعثة لدعم تيمور - ليشتي عن طريق تعزيز قطاع الأمن، وخاصة الشرطة الوطنية. ونأمل أن يقتصر دور البعثة، خلال فترة الانتخابات، على دعم السلطات الوطنية، التي ستتولى السيطرة الكاملة على الحالة. ويسرنا أن نلاحظ أن حكومة تيمور - ليشتي قد تولت المسؤولية الكاملة عن بناء قدرات الشرطة الوطنية، وأنها اتخذت عددا من الخطوات المحددة قبل الانتخابات، بما في ذلك تحسين الدعم اللوجيستي والتقني لقوات إنفاذ القانون.

سوف يكون الربيع والصيف المقبلان أشبه باختبار التخرج للبعثة. عقب ذلك، سيُتخذ القرار النهائي بشأن طرائق سحب البعثة. ونأمل أن يسير كل شيء وفقا للخطة الانتقالية المشتركة الجارية بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة، والجدول الزمني الذي حدده الأمين العام في تقريره السابق إلى مجلس الأمن (S/2011/641). وثمة مسألة لا تقل أهمية عن ذلك في النصف الثاني من هذا العام، هي مسألة استمرار وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، الذي ينبغي أن تتقرر طبيعته ومداه بالتشاور مع حكومة تيمور - ليشتي، والبعثة، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

على ضوء الصراع الأخير، سوف تكون هناك حاجة مستمرة لدعم بناء السلام في الفترة التي تعقب انسحاب البعثة. ونعتقد أن على الأمم المتحدة أن تستمر في تقديم الدعم الملائم لشعب تيمور – ليشتي من خلال برامجها وصناديقها المتخصصة، بما في ذلك في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وبعد انسحاب البعثة، لا ينبغي أن يكون ثمة إحساس بأن الوجود الدولي يفر من البلد. في ذلك الصدد، نشيد بجهود البلدان المانحة التي قدمت الدعم الثنائي لتيمور – ليشتي خلال هذه الفترة.

ويسرنا أن نرى أن جهود المجتمع الدولي لضمان تسوية الصراع وبناء السلام عقب انتهاء الصراع تحقق نتائج إيجابية. والحالة في تيمور – ليشتي مثال جيد جدا لذلك. ونأمل أنه بحلول خريف هذا العام، لن نتكلم عن الحالة في تيمور – ليشتي إلا بشكل إيجابي، دونما تحفظات أياً كانت.

وأخيرا، فإننا نؤيد اعتماد مشروع القرار الذي يمدد ولاية البعثة حتى نهاية عام ٢٠١٢. ونتمنى لحكومة تيمور – ليشتي وللبعثة النجاح في التصدي لمختلف التحديات التي ما زالت تواجههما.

السيد بون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية. واسمحوا لي أيضا، قبل كل شيء، أن أرحب بين ظهرانينا بالرئيس راموس هورتا وهو يمر بظروف عائلية صعبة.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تدخل تيمور – ليشتي مرحلة انتخابية حساسة. نحن نتفهم ذلك، وتعود المسؤولية عن إدارة هذه الفترة إلى التيموريين أنفسهم. ومع ذلك، فإن لدينا أسباباً للتفاؤل. فالحالة مستقرة وكل شيء يدفعنا إلى الاعتقاد بأن التقدم الذي لوحظ في المجالات الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية سيستمر. ويجري نقل المسؤولية عن الأمن إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في ظروف جيدة بدون أن تحدث زيادة في معدلات الجريمة.

ومع ذلك، يدعونا التاريخ إلى التحلي بالحذر. وهكذا فإن الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى ستساعد السلطات في تيمور – ليشتي في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وستكون، بطبيعة الحال، على استعداد إنْ احتيج إليها. تيمور – ليشتي قصة من قصص نجاح الأمم المتحدة تظهر مدى قدرة منظمتنا على مرافقة البلدان في مسيرتها نحو السلام والاستقرار. مرة أخرى، نود أن نثني على العمل الرائع الذي اضطلعت به الممثلة الخاصة وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ونحيي أيضا النضج السياسي الذي أبدته الطبقة السياسية التيمورية طوال هذه العملية. كما نهنئ الرئيس راموس هورتا على مشاركة بلده في قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام، وهو ما يرتقي بتيمور – ليشتي من رتبة المستفيد من مساعدات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى مرتبة المساهم في عمليات حفظ السلام.

لقد أيدنا الاتفاق الجديد للانخراط في الدول الهشة، الذي اعتمد في بوسان في كانون الأول/ديسمبر الماضي. تتسم تلك المبادرة بطموحها في السعي لتغيير الاتفاق بين البلدان الهشة والشركاء الإنمائيين بروح من المسؤولية المتبادلة. استطعنا في تلك المناسبة أن نقدِّر حق التقدير الدور الحيوي الذي اضطلع به الرئيس راموس هورتا ودبلوماسية بلده في إطار مجموعة الدول الهشة السبع.

لا يعني رحيل البعثة أن الأمم المتحدة لم تعد تهتم بتيمور – ليشتي. على العكس من ذلك، يظل المجتمع الدولي ملتزماً تجاهها على المدى الطويل. وهكذا، سيواصل الاتحاد الأوروبي عمله من أجل تنمية البلد واستقراره. وستتواصل

أيضا المساعدات الثنائية الفرنسية تماشيا مع المعونة الثنائية القائمة والأولويات الواردة في خطة التنمية الاستراتيجية التي اعتمدها السلطات التيمورية.

نأمل أن تتيح الأسابيع التي تلي الانتخابات الفرصة للحكومة الجديدة لتحدد، بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الشريكة، نوعَ الوجود الذي سوف تحتفظ به منظمتنا هناك بعد مغادرة البعثة. ونأمل أيضا أن تؤكد الأشهر المقبلة التجربة التي عاشتها تيمور – ليشتي مؤخراً باعتبارها مثالا جيدا لعمليات بناء السلام.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب بحضور فخامة السيد خوسي راموس هورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي، وأشكره على البيان الذي قدمه. وأود أيضا أن أتقدم إليه بأخلص تعازينا في وفاة أحد أعز أقربائه. وأود أيضا أن أشكر السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام في تيمور – ليشتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، على إحاطتها الإعلامية المفصلة عن آخر التطورات في تيمور – ليشتي منذ الجلسة السابقة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (انظر S/PV.6664).

يرحب بلدي باستمرار هدوء الحالة في تيمور – ليشتي في الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2012/43). يتعين على تيمور – ليشتي في هذا الوقت العصيب في تاريخها أن تسعى إلى عملية تثبيت الاستقرار والتهدئة في البلد.

لقد تحقق هذا الاستقرار نتيجة تصميم السلطات الوطنية على الحفاظ على منجزاتها، ونتيجة جهود المجتمع الدولي من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ووجود قوات الأمن المتعددة الجنسيات في الميدان.

وفي هذا السياق، نرحب بالجهود الكبيرة التي تبذلها سلطات تيمور – ليشتي، والشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والجيش لضمان الأمن. وفي الواقع، أن تنفيذ خطة التطوير المشتركة بين قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة، وبناء القدرات على الصعيد المؤسسي في جيش تيمور – ليشتي قد ساهما بدرجة كبيرة في استقرار الحالة في البلد.

وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة غير المسبوقة للجنود التيموريين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دلالة على مدى احترافية جيش تيمور – ليشتي والتزام الحكومة بالمساهمة في تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بسيادة القانون، فقد اتخذت إجراءات لحماية الأطفال وإجراء التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومكافحة التمييز ضد المرأة وكلها عناصر ذات أهمية كبيرة.

أما الإصلاحات التي قامت بها السلطات التيمورية في القطاع القضائي فقد يسرت أيضا الوصول إلى العدالة، وتقليص حجم القضايا الجنائية المتراكمة، وتحسين الهياكل الأساسية في السجون. وفي إطار تحسين الحكم الديمقراطي، يسرت هذه الإصلاحات أيضا من اعتماد النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن تيمور – ليشتي تقف على عتبة انتخابات رئاسية وتشريعية هامة ستمثل نقطة تحول كونها ستفضي إلى تشكيل حكومة جديدة. وفي هذا الصدد فإن أصحاب المصالح، سواء أكانوا ينتمون لأحزاب سياسية أم أعضاء في المجتمع المدني، وخاصة النساء والشباب منهم، لا بد من أن يكونوا ملتزمين بعملية انتخابية تبعث على الارتياح، وهي مسألة هامة جدا لمستقبل تيمور الشرقية. وفي الوقت نفسه، وكما لاحظ رئيس الجمهورية، يجب مواصلة تقديم الدعم اللازم من جانب المجتمع الدولي بغية دعم الإصلاحات في

تيمـور – ليـشتي، وإعـادة دمـج المقـاتلين الـسابقين وتحقيـق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تيمور – ليشتي.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمـتي أن أرحـب في هـذه الجلسة بحضور فخامـة السيد خوسيه راموس أورتا، رئيس جمهورية تيمـور – ليـشتي الديمقراطية، وأشكره على بيانه. كـذلك، نعـرب عـن تقـديرنا للممثلـة الخاصـة للأمـين الـسيدة أمـيرة حـق، علـى إحاطتـها الإعلامية وعرضها لتقرير الأمين العـام (S/2012/43) عـن بعثـة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

وترحــب أذربيجــان بالمزيــد مــن التحــسينات في مجــالات عديـدة طـرأت علـى الحالـة الـسياسية والأمنيـة في تيمـور – ليشتي. ونلاحظ التقـدم المحـرز في تحقيـق الاسـتقرار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعيـة والاقتـصادية في البلـد، ونــشيد بحكومــة تيمــور – ليــشتي علــى جهودهــا لتحقيــق هذه الغاية.

وكمـا يـذكر الأمـين العـام في تقريـره، فقـد تم تحقيـق تقـدم مطـرد في التحـضيرات للانتخابـات الرئاسـية والبرلمانيـة التي ستُجرى هذا العام. وقـد اتخـذت خطـوات هامـة لإكمـال الإطـار القـانوني للانتخابـات المقبلـة. وفي الوقـت نفـسه مـن الواضـح أن الحالـة الأمنيـة والاسـتقرار في الميـدان مـا برحـا مـسألتين رئيـسيتين في الفتـرة المفـضية إلى الانتخابـات. ومـن الجـوهري أن تواصـل الممثلـة الخاصـة للأمـين العـام مـساعيها الحميـدة إزاء جميـع الأحـزاب لـضمان عمليـة سياسـية سـلمية وذات مصداقية.

ونلاحـظ أن الـشرطة الوطنيـة لتيمـور – ليـشتي قـد أعطــت أولويــة رئيــسية للمخطــط العمليــاتي للانتخابــات، وستواصل الشرطة التابعة للبعثة وقوفهـا علـى أهبـة الاسـتعداد لتقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، إذا اقتـضى الأمــر وإذا طُلــب إليهــا ذلــك، خــلال الفتــرة الانتخابيــة ومـا بعـدها. ومـن المـشجع أن نلاحـظ أنـه منـذ أن تولـت الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي مسؤوليتها الكاملة عـن إنفـاذ القـانون في آذار/مـارس ٢٠١١، مـا انفكـت الحالـة الأمنيـة في البلد تتسم بالاستقرار والهدوء، وبقي معدل الجريمة المبلـغ عنـه منخفضا. ومن الحيوي زيادة تعزيز التطوير المؤسسي للـشرطة الوطنية لتيمـور – ليـشتي ودعـم التنفيـذ الفعـال لخطـة التطـوير المشتركة.

ترحـب أذربيجـان بالتقـدم المحـرز في مجـالات سـيادة القانون، والعدالة، وحقوق الإنسان في تيمـور – ليـشتي، وفي هذا الـصدد، تـشجع أصـحاب المـصالح علـى مواصـلة تعـاونهم بهـدف تعزيـز قـدرة المؤسـسات الوطنيـة. ونـشيد بالحكومـة لردها الإيجابي والبناءً في أعقاب استعراض التقريـر الـوطني مـن خــلال آليــة الاســتعراض الــدوري الــشامل لمجلــس حقــوق الإنسان. كذلك نؤيـد الـرأي القـائل بـأن الجهـود الإضـافية في المساءلة عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في الماضـي سـيكون لها أثـر إيجـابي علـى الـسلم والاسـتقرار في تيمـور – ليـشتي في الأجل الطويل.

إزاء خلفيـة يـسودها العديـد مـن التحـديات سـيحتاج البلــد إلى اســتمرار تلقــي المــساعدة مــن الــشركاء الثنــائيين والمتعددي الأطـراف لكـي تحقـق بـصورة كاملـة مـا لديـه مـن إمكانية من أجل تحقيق نمو منصف وشامل ومستدام. نرحـب بميثاق ديلي للتنمية المبرم بين حكومة تيمـور – ليـشتي ومجتمـع المانحين في تموز/يوليه ٢٠١١، ونرى من الجوهري أن تواصـل بعثــة الأمــم المتحــدة المتكاملــة في تيمــور – ليــشتي التعــاون والتنسيق مـع وكـالات الأمـم المتحـدة وصـناديقها وبرامجهـا، فضلا عن الشركاء المعنيين، لدعـم حكومـة تيمـور – ليـشتي.

تشيد أذربيجان بالبعثة والفريق القُطري التـابع للأمـم المتحـدة، بقيـادة الممثلـة الخاصـة أمـيرة حـق، علـى مواصـلة الجهـود لمـساعدة أبنـاء شـعب تيمـور – ليـشتي في النـهوض

بالسلم والاستقرار والتنمية. ونؤيد تمديد ولاية البعثة حتى نهاية هذا العام، ونعتقد أن ذلك سيسهم في تيسير عملية الانتقال. وتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة سيمثل وظيفة هامة بالنسبة لذوي المصالح في الفترة المقبلة، ومع احتياجات الحكومة وخياراتها، ستؤثر قطعا بالقرار النهائي بشأن وجود الأمم المتحدة ودورها في تيمور – ليشتي بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بنهاية عام ٢٠١٢.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل كلمتي بالترحيب برئيس تيمور – ليشتي، فخامة السيد خوسيه راموس – أورتا. إن ما يتمتع به من هدوء، بل دفاعه الشديد عن حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى، هيأ له الفوز بجائزة نوبل للسلام – وهي عناصر ما برحت مصدر إلهام للعديد منا.

وبالمثل، نقدر المعلومات التي قدمتها السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ونرحب بقيادتها وجهودها في دعم ذلك البلد.

إن عام ٢٠١٢ هام جدا، إذ أنه يصادف الذكرى العاشرة لاستعادة استقلال تيمور – ليشتي. وأن المنجزات التي تحققت في وقت قصير جديرة بالتقدير، ويسعدنا تشاطر هذه اللحظة التاريخية مع ذلك البلد.

نهنئ الرئيس راموس – أورتا على قيادته وعلى التقدم المحرز في بلده. كذلك نشكر المانحين الثنائيين والقوات الأمنية الدولية على مواصلة الالتزام بالسلم والاستقرار في تيمور – ليشتي.

وندرك أن توطيد دعائم الديمقراطية وبناء نظام للحكم عملية طويلة الأجل. ومع أنه يتعين التغلب على العديد من التحديات، فإن الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في تيمور – ليشتي تشهد على ما يتحلى به أبناء تيمور – ليشتي من حسن نية ومرونة. ومجلس الأمن يتابع العملية الانتخابية بصورة وثيقة، وما يدعو إلى التشجيع انه أحرز تقدم مستمر حتى الآن، مما سيكفل إجراء عملية سياسية سلمية وذات مصداقية.

ونحن نعلم أن دعم المجتمع الدولي سيظل مطلوبا أيضا بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، لا سيما لتوطيد مؤسسات تيمور – ليشتي التي لا تزال في طور التشكيل، مثل الشرطة، وهو قطاع استثمرت فيه الأمم المتحدة استثمارا كبيرا. وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطة الانتقالية المشتركة التي وقعت عليها حكومة تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة. وسيكفل التنفيذ الفعال للخطة إجراء عملية انتقال سلسة.

ونشعر بالتشجيع من زيادة اندماج تيمور – ليشتي في المجتمع الدولي. ومثال على ذلك جهودها الرامية إلى الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي نأمل أن تكلل بالنجاح. ولا شك أن هذا سيكون منتدى لن يفيد أبناء تيمور – ليشتي وحدهم بل أيضا المجتمع الدولي بأسره.

وترى غواتيمالا أنه لا بد أن يكون الوجود المستمر للأمم المتحدة بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة متسقا مع الحالة على أرض الواقع ومراعيا لأولويات الحكومة المقرر انتخابها في الأشهر المقبلة.

وتحظى تيمور – ليشتي بموارد طبيعة وافية. وستكون الإدارة السليمة لتلك الموارد أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في تيمور – ليشتي. وسيكون مطلوبا توجيه المزيد من الاستثمارات في مجالات من بينها التعليم وتوظيف الشباب والصحة والزراعة. ونكرر دعوة الممثلة الخاصة للأمين العام، حق، التي حثت المؤسسات الوطنية على

مكافحة الفساد بصورة قوية وعلى توجيه رسالة مفادها أن تلك الممارسات لن يسمح بها.

ونود أن نؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي منذ عام ١٩٩٩. فقد أصبحت الأمم المتحدة مؤسسة أفضل، ليس نتيجة للأعمال التي أنجزت هناك فحسب، بل أيضا نتيجة للدروس المستخلصة من ذلك البلد. ولذلك كان تطور المنظمة نجاحا مشتركا.

ومن المنطلق نفسه، أود أيضا أن أستعيد ذكرى الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو، وهو أحد رواد وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وأود أن أختتم بياني بتقديم الشكر للرئيس خوسيه راموس - هورتا على بيانه الذي يدعو إلى التشجيع. وصحيح أن تيمور - ليشتي تعتبر قصة نجاح لمجلس الأمن، ولكن الأهم من ذلك، أنها قصة نجاح لحكومة تيمور - ليشتي ولشعبها.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بفخامة السيد خوسيه راموس - هورتا، رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، وأن أهنئه على التقدم الكبير الذي أحرز في ظل رئاسته نحو توطيد الديمقراطية في بلده. كما أود أن أشكر السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، على إحاطتها الإعلامية التفصيلية والواضحة بشأن التطورات التي حصلت مؤخرا في ذلك البلد. ونؤكد على أهمية التفاني والالتزام اللذين أبدتها وأبداهما أيضا جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد مجددا على دعمنا لجهودها الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في تيمور - ليشتي.

ويود وفد بلدي أن يبرز التقدم الهام الذي أحرز نحو توطيد الحالة السياسية، وتحسين توفير الأمن وتحقيق الاستقرار في تيمور - ليشتي. كما نشيد بالالتزام الذي أبدته السلطات والمجتمع المدني وقوات الأمن والأمم المتحدة نحو تعزيز الحوار الوطني وتشجيع المشاركة الواسعة في العمليات الديمقراطية.

ونود أن نؤكد على التقدم الهام المحرز في الإعداد لانتخابات عام ٢٠١٢، لا سيما موافقة اللجنة الوطنية الانتخابية على التشريعات الانتخابية الفرعية، ونتائج عملية تسجيل الناخبين والمبادرات الرامية إلى تشجيع زيادة مشاركة النساء والشباب في العملية الانتخابية. وسيكون إجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية معلما بارزا لتيمور - ليشتي كما أنه سيمثل اختبارا كبيرا للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ولقدراتها على التصدي للمشاكل الأمنية.

ونعتقد أن على الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم الدعم التشغيلي اللازم خلال الفترة الانتخابية وبعدها. ونتفق معكم، السيد الرئيس، على أن إدارة هذه العملية، مع وجود أكثر من ٢٠ حزبا سياسيا، ليست أمرا سهلا.

وفيما يتعلق ببناء القدرات اللوجستية لشرطة تيمور - ليشتي، نود أن نبرز الالتزام الذي قطعه رئيس الوزراء في المناقشة البرلمانية التي عقدت بشأن ميزانية الدولة لعام ٢٠١٢. وبالرغم من ذلك، نرى أنه بغية كفالة إتاحة أموال وافية، لا بد من توفير الموارد اللازمة في الوقت المناسب، بغية ضمان أن تتاح للشرطة الوطنية القدرات اللوجستية اللازمة والكافية قبل انسحاب بعثة الأمم المتحدة.

ونعتقد أن التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة سيسهم في توطيد السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي. ونوصي بأن يكون

هنــاك اســتئناف فــوري للمناقــشة البرلمانيــة بــشأن مــشاريع القــوانين المتعلقــة بتحديــد وإنــشاء المؤســسات الــتي ســتتولى المسؤوليات بدلا من اللجنتين.

ويسر وفد بلدي أن يشهد إحراز الحكومة تقدما فيمــا يتعلــق بــالنمو الاقتــصادي، لا ســيما فيمــا يتعلــق بتخفيض حدة الفقر وتحسين مؤشرات التنمية البشرية. ولكن لا يــزال يــتعين بــذل جهــود لتــشجيع نمــو شــامل وعــادل ومستدام. ومن الضروري تخصيص الموارد اللازمة لقطاعات مثــل التنميــة الريفيــة والــصحة والتغذيــة والتعلــيم وإيجــاد الوظائف.

كما نود أن نبرز الأنشطة التي اضطلعت بها حكومة تيمــور – ليــشتي لتعزيــز فعاليــة لجنــة مكافحــة الفــساد ولجنــة الخدمـــة المدنيـــة وبنـــاء القـــدرات المؤســـسية للجنـــتين. ونرحـــب باعتمـــاد قـــانون بـــشأن منـــع ومكافحـــة غـــسل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب. ونـرى أنـه يـتعين أن يكـون لـدى تيمـــور – ليـــشتي التـــشريعات والمؤســـسات والآليـــة والمعـــايير اللازمة لضمان الاستقرار والشفافية وفعالية الإدارة العامة في الأجل الطويل.

ولا بــد أن يــشكل التنفيــذ الفعــال لخطــة الانتقــال المشتركة أولوية رئيسية للحكومة ولجميع أصحاب المصلحة. ويجـب إجـراء استعراضـات دوريـة للتأكـد مـن القـدرات التشغيلية لبعثة الأمم المتحدة واستجابتها على أرض الواقع. وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2012/43)، فإن تحقيق أهداف الخطة سيؤثر على حجم مشاركة الأمم المتحدة في تيمــور – ليــشتي وتــشكيلها وطابعهــا بعــد انــسحاب بعثــة الأمم لمتحدة.

ونظرا لأن الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في الأشـهر المقبلـة سـيظل ضـروريا لتطـوير المؤسـسات وبنـاء القـدرات التـشغيلية للـشرطة الوطنيـة، وفيمـا يتعلـق بتقـديم المساعدة في الانتخابات، توصي كولومبيا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

السيد يانغ تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب معنــا بوجــود الــرئيس خوســيه رامــوس – هورتــا. وكانــت الإحاطة الإعلامية التي قدمها مشجعة للغاية. وأشكر أيضا الممثلــة الخاصــة للأمــين العــام أمــيرة حــق علــى إحاطتــها الإعلامية وعملها.

منذ استعراض المجلس لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمـور – ليـشتي في أواخـر العـام الماضـي، شـهدت الحالـة في تيمور – ليشتي المزيد من التقدم. وفي الوقت الحـالي، لا تـزال الحالـة العامـة في البلـد مـستقرة. ومؤسـسات الدولـة تعمـل بـشكل طبيعـي وحققـت جهـود بنـاء قـدرات الـشرطة نجاحـا كـبيرا. والتنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة تتقـدم بـاطراد، مـع وجـود آفـاق جيـدة للتنميـة. وكـل ذلـك هـو نتيجـة للجهـود الدؤوبـة لحكومـة وشـعب تيمـور – ليـشتي، وكـذلك للـدعم الحاسم والقوي من قبل المجتمع الدولي والأمـم المتحـدة خـلال السنوات العديدة الماضية.

وتيمـور – ليـشتي ستعقد انتخابـات رئاسـية وبرلمانيـة في هذا العام وسيُسدل الستار على أنشطة حفـظ الـسلام الـتي تـضطلع بهـا بعثـة الأمـم المتحـدة. وسـيكون هـذا العـام عامـا حاسما للتنمية في تيمور – ليشتي. أمـا بالنسبة للمرحلة المقبلة مـن الأعمـال ذات الأولويـة للمجتمـع الـدولي، فـأود أن أقـدم المقترحات التالية:

أولا، يجب أن نعمل بلا كلل من أجل دعـم حكومـة تيمور – ليشتي في بناء قدراتها. فقد واصلت حكومة وشـعب تيمـور – ليـشتي، تحـت قيـادة الـرئيس رامـوس – هورتـا، بنـاء القـدرات بنـشاط لـسنوات عديـدة وناضـلا مـن أجـل الأخـذ بزمـام مـصير ومـستقبل بلـدهما، وهـو مـا تعـرب الـصين عـن تقديرها له. وتنمية تيمور – ليشتي وأمنـها في الأجـل الطويـل

سيتوقفان في النهاية على الجهود التي تبذلها حكومتها وشعبها. وتأمل الصين أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز دعمه لجهود بناء قدرات حكومة تيمور - ليشتي، وخاصة في المجالات الحاسمة المتمثلة في بناء المؤسسات والأمن والعدالة والاقتصاد والتعليم والصحة وقضايا المرأة. وفي هذه العملية، ينبغي أخذ آراء حكومة وشعب تيمور - ليشتي في الاعتبار واحترام قيادتهما.

ثانيا، يجب بذل جهود على سبيل الأولوية لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تيمور - ليشتي بنجاح. والانتخابات المقبلة حدث كبير في الحياة السياسية للبلد وذات أهمية خاصة. وتأمل الصين أن يوحد المجتمع الدولي وحكومة تيمور - ليشتي قواهما لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بصورة منظمة وهادئة. ونحن نؤيد بعثة الأمم المتحدة في تنسيقها الوثيق المستمر مع حكومة تيمور - ليشتي فيما تقدم الدعم اللازم وتقوم بدور بناء.

ثالثا، من الضروري ضمان عملية انتقالية مستقرة وسلسة. وتساهم بعثة الأم المتحدة منذ إنشائها مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار والتنمية في تيمور - ليشتي. والصين تؤيد تمديد ولاية البعثة والخطة الانتقالية المشتركة التي أعدها البعثة وحكومة تيمور - ليشتي. ونؤيد أيضا اقتراح الأمين العام سحب البعثة تدريجيا. ونأمل أن تعد الأطراف المعنية ترتيبات أخرى لتحسين عملية الانتقال والمساعدة على الانتهاء من ولاية البعثة على نحو مستقر ومنظم بهدف ضمان استقرار تيمور - ليشتي وقدرتها الكاملة على تحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، ستصبح البعثة قصة نجاح في أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وبخصوص مستقبل وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، تأمل الصين أن تقيم الأمانة العامة تعاونا وثيقا مع الحكومة وأن تصغي إلى رأيها وأن تحترمه بشكل كامل. ونتوقع من الأمانة العامة والأمين العام تقديم المزيد من المقترحات إلى المجلس بهذا الخصوص. ولقد سعت الصين، باعتبارها بلدا ناميا، سعيا نشطا على الدوام إلى إقامة تعاون ودي ومفيد للجانبين مع تيمور - ليشتي. وفي المستقبل، سنواصل تقديم مساعدتنا ودعمنا لتيمور - ليشتي في حدود قدراتنا.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يرحب ترحيبا حارا بالرئيس راموس - هورتا. ونود أيضا أن نهنئه على الذكرى السنوية المقبلة لاستقلال تيمور - ليشتي. وبيانه يدل على الالتزام الذي يعمل به كل من الشعب والحكومة التيموريين من أجل صياغة مستقبل مزدهر يسوده السلام لبلدهما.

وأود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام أميرة حق على إحاطتها الإعلامية وقيادتها. وكما ذكرت في المجلس من قبل، فإن ألمانيا تثني على العمل الناجح لفريق الأمم المتحدة، سواء في تيمور - ليشتي أو نيويورك، دعما للشعب التيموري.

وأود أن أشكر أيضا وفد جنوب أفريقيا على أخذ زمام المبادرة بخصوص هذا الملف. وألمانيا تؤيد تماما مشروع قرار تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لمرة أخيرة حتى نهاية هذا العام. ونعتزم الاشتراك في تقديم مشروع القرار.

وبلدي يعرب عن تأييده للبيان الذي سيتم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق في هذه المناقشة.

إن ألمانيا لا تزال على ثقة تامة بأن شعب تيمور - ليشتي لا يزال، بدعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الكثيرين، يسير على الطريق الصحيح. والإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم تدعم بوضوح تفاؤلنا. ونحن نرحب بالتقدم المستمر في البلد عموما، وذلك في جملة

أمور، فيما يتعلق بتوطيد الإنجازات المؤسسية الكبيرة المحرزة والبيئة الأمنية الهادئة بشكل عام والتحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة. وفي السياق الأخير، ترحب ألمانيا بتلبية دعوة حكومة تيمور - ليشتي إلى الاتحاد الأوروبي لإرسال بعثة لمراقبة الانتخابات. وفي ضوء هذا التقدم، يشعر وفد بلدي بالاطمئنان إلى أن الانتهاء بنجاح من دورة انتخابية أخرى في هذا العام سيكون إيذانا باللحظة المناسبة لبدء انسحاب بعثة الأمم المتحدة.

وفي هذه المرحلة، فإن ألمانيا تشجع إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لتحقيق انتقال سلس ومستدام من بعثة الأمم المتحدة إلى الحكومة التيمورية والوجود الجديد للأمم المتحدة أو غيرها من الشركاء الثنائيين، وتشيد بالجهود التي بذلها كل طرف حتى الآن. ومن المهم للغاية أن نصل إلى فهم بخصوص ما نحن بصدد الانتقال إليه. وفي هذا المقام، يعتبر وفد بلدي توافق الآراء الوطني الآخذ في التبلور حول طابع دعم الأمم المتحدة للبلد مستقبلا، في مرحلة ما بعد البعثة، مفيدا للغاية. ونشجع الحكومة المقبلة على اتخاذ قرار في الوقت المناسب بشأن الدعم الدولي المطلوب.

بخصوص التقلبات المتبقية، ترى ألمانيا أنه يتعين استقاء الدروس الصحيحة من الماضي. غير أننا نشدد على الاحتياجات في الأجل المتوسط لمواصلة عملية التوحيد في مجالات العدالة والحوكمة وحقوق الإنسان وبناء القدرات المدنية، مثلما ذكرت أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام. ونحن نؤيد كذلك شركاءنا التيموريين في توقعاتهم المتعلقة بالحفاظ على علاقة وثيقة مع المجلس ما استمرت التقلبات. وكما أصبح واضحا في المشاورات بين الأعضاء في هذا الصباح، فإن العديد من هذه الاحتياجات يتماشى مع تركيز الأمم المتحدة الاستراتيجي والمزايا النسبية.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير حكومة بلدي للمساهمات القيمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة ونثني على تفاني وخدمة موظفيها. وأود أن أختتم كلمتي متمنيا للرئيس راموس - هورتا ومواطنيه كل التوفيق في هذا العام الهام جدا. وألمانيا تقدر بشدة صداقتها الوثيقة مع تيمور - ليشتي وستستمر في الوقوف بجانب تيمور - ليشتي أثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة حول تيمور - ليشتي. وننضم إلى سائر أعضاء المجلس في الترحيب بفخامة السيد خوسيه راموس - هورتا، رئيس تيمور - ليشتي، في مجلس الأمن. وأود أيضا الإعراب عن التعازي القلبية له في وفاة صهره. ونشكره أيضا على دعوة المجلس إلى زيارة تيمور - ليشتي.

ونود أيضا أن نشكر السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور - ليشتي، على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

يصادف عام ٢٠١٢ الذكرى السنوية العاشرة لاستعادة استقلال تيمور - ليشتي. وخلال هذه الفترة، حقق البلد تقدما ملحوظا بوجه عام وسينتقل قريبا ليصبح دولة مستقلة وذات سيادة بشكل كامل. وقدمت باكستان إسهاما كبيرا في هذا الانتقال. وباكستان، بصفتها مساهما في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي خلال السنوات العشر الماضية، تعتبر نفسها من أصحاب المصلحة في سلام واستقرار ذلك البلد. وفي الوقت الحالي، هناك ١٢٧ من أفراد الشرطة الباكستانية يخدمون في البعثة. وحصلت واحدة منهم، هي السيدة شاهزادي غولفام، على الجائزة الدولية لشرطية حفظ

السلام لعام ٢٠١١، تقديرا لأدائها المتميز بصفتها قائدة وحدة الأشخاص الضعفاء في ديلي. إن باكستان ملتزمة تماما بالإسهام في استكمال المهام المقررة خلال فترة الانتشار المتبقية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، فيما ينبغي أن يكون التمديد الأخير للبعثة. وأود أن أتناول أربع مسائل.

أولا، سيشكل النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية معلما رئيسيا في العملية الانتقالية في تيمور - ليشتي، واختبارا مهما لاستمرارية مؤسسات الدولة. ونشعر بالارتياح لإشارة تقرير الأمين العام (S/2012/43) إلى أن تقدما مطردا قد تحقق في مجال التحضير للانتخابات. ونشيد بجهود الرئيس خوسي راموس - هورتا فيما يخص إجراء حوار بين القادة الوطنيين وتهيئة بيئة إيجابية تجري فيها الانتخابات. وسيكون من المهم إجراء انتخابات سلمية وفقا لدستور البلد. ويتعين على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والشركاء الثنائيون لتيمور ليشتي أن يقدموا أقصى دعم ممكن لأجل بلوغ ذلك الهدف. وسيشكل استتباب القانون والاستقرار، قبل وخلال الانتخابات أمرا غاية في الأهمية. ومن ثم، يتعين سد الثغرات التنفيذية واللوجستية التي تعاني منها الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، كما حدد ذلك تقرير الأمين العام، في الوقت المناسب.

ثانيا، فإن تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، الموقعة بين حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، في ١٩ أيلول/سبتمبر، سيكون حاسما لإجراء انتقال سلسل للبعثة واستمرار تطور البلد. ووفقا للخطة، يتعين أن يجري نقل مهام البعثة وأصولها إلى حكومة تيمور - ليشتي، بطريقة منهجية ومنسقة، مع ضمان أن تكون للسلطات الوطنية القدرات المطلوبة لتولي المهام التي نقلت إليها. وثمة حاجة للحفاظ على الزخم في تلك العملية، في الوقت الذي يستعد فيه البلد لإجراء الانتخابات. إننا نتطلع إلى تحديد أنشطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في مرحلة ما بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة، من بين واحد من الخيارات الأربعة التي حددتها الخطة، وعلى أساس التشاور الوثيق مع سلطات تيمور - ليشتي. ويتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في مساعدة البلد خلال فترة الخطة الانتقالية.

ثالثا، وجود قوات أمنية فعالة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على استقرار البلد. ونحيط علما مع الارتياح، بأن الحالة الأمنية في البلد قد ظلت مستقرة في أعقاب نقل مسؤوليات الشرطة إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ولا بد للبعثة من مواصلة دعم الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وفقا لخطة التطوير المشتركة بين قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة. ولا تزال الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، تواجه نقصا في العتاد والموارد. ونشيد في ذلك الصدد، بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لزيادة مخصصات الميزانية، فيما يخص سد الفجوات في القدرات التي تعاني منها الشرطة الوطنية. يجب على الشركاء الثنائيين لتيمور - ليشتي، أيضا مساعدة البلد في سد تلك الثغرات من خلال توفير الموارد والخبرات. وفي الوقت نفسه، يتعين على السلطات اتخاذ خطوات لبناء السلطات القضائية والمؤسسات وتعزيزها، من أجل ضمان المساءلة ومنع الإفلات من العقاب.

رابعا، يشجعنا الأداء الاقتصادي لتيمور - ليشتي. وكما أكد على ذلك تقرير الأمين العام، يتعين على الحكومة بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز نمو شامل ومنصف ومستدام في البلد. وقد أدى المجتمع الدولي دوره في مجال مساعدة شعب تيمور - ليشتي. ويعود الأمر الآن للقيادة التيمورية لتغتنم الفرصة وتبني مستقبلا أفضل للبلد.

وأخيرا، نود أن نثني على جهود الممثلة الخاصة للأمين العام أميرة حق وفريقها، التي بذلاها من أجل جعل عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، قصة نجاح رائع للأمم المتحدة. ودعوني أؤكد مرة أخرى للمجلس دعم باكستان لذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل توغو.

أود أن أشكر السيدة أميرة حق على عرضها الواضح لتقرير الأمين العام (S/2012/43) عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وأرحب أيضا بحضور فخامة السيد خوسي راموس هورتا، رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، الذي شرف بحضوره مناقشتنا اليوم، رغم فقده لفرد من أسرته.

يتعين على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وفقا لولايتها، دعم حكومة ومؤسسات البلد، من أجل توطيد الاستقرار وتعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي وتيسير الحوار السياسي بين أصحاب المصلحة التيموريين، فيما يخص الجهود التي يبذلونها للشروع في عملية مصالحة وطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

من أجل ذلك، أبرمت الحكومة بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ اتفاقا مع الحكومة بشأن استعادة الأمن في تيمور - ليشتي والحفاظ عليه، وبشأن المساعدة على إجراء إصلاحات وإعادة هيكلة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزارة داخليتها وتعزيزهما. وبالمثل، فإن مجلس الأمن قد كلف من خلال القرار ١٩٦٩ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، البعثة بدعم تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة هذه السنة، في حدود نطاق ولايتها. إن توغو ترحب بحقيقة أن الأمم المتحدة تساعد بشكل فعال حكومة تيمور - ليشتي في كل من العملية الانتخابية، وفي تعزيز مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية. ويحدونا الأمل أن تتعز الديمقراطية البرلمانية الآخذة في التطور في البلد، عقب الانتخابات القادمة، بمساعدة البعثة. وينبغي في ذلك الصدد، أن يتواصل الحوار بين الزعماء الوطنيين الذي يرعاه الرئيس راموس هورتا وأسقف باوكاو.

وفيما يتعلق بالحكم الديمقراطي، فإننا نقدر كما يجب الحملة التي أطلقت لمكافحة الفساد وتطهير المالية العامة في تيمور ليشتي. ويشيد بلدي في ذلك الصدد باقرار البرلمان لقانون يهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنعهما.

على الصعيد الأمني، واصلت وحدة الشرطة التابعة للبعثة تقديم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، في العديد من المجالات، فضلا عن تقديم الدعم للوكالات الأمنية، ومؤسسات بناء القدرات والتوجيه لحرس الحدود، بما في ذلك القيام بدوريات مشتركة.

في الوقت نفسه، تعمل البعثة على تعزيز حقوق الإنسان وإقامة العدل، لا سيما من خلال إطلاق حملة توعية وطنية فيما يتعلق بحماية الأطفال. وتدعم البعثة أيضا برنامج الأولويات الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساعدات الإنسانية.

وأخيرا، عملت البعثة والحكومة وباقي أصحاب المصلحة على تنفيذ العملية الانتقالية، بما يتماشى مع الخطة الانتقالية التي وقعها رئيس الجمهورية في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، ورئيس الوزراء والممثلة الخاصة للأمين العام.

إننا نرحب بكل تلك الجهود، التي تتماشى تماما مع أهداف تعزيز السلام والأمن في تيمور - ليشتي. ومع ذلك، وبينما تتسم الحالة الراهنة إجمالا بالهدوء في تيمور - ليشتي،

ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا التوترات المحلية، خصوصا بين بعض الأشخاص وجماعات فنون القتال. ونأمل أن القرار الذي اتخذته الحكومة التيمورية بتعليق أنشطة تلك الجماعات لمدة عام، سوف يسهم في تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية من دون عنف في البلد.

لاحظنا على الجبهة القانونية، بأنه ورغم وضع إطار قانوني وخطة عمل وطنية لمكافحة العنف الجنساني، لم يحرز أي تقدم في الحالة، فيما يخص المقاضاة القانونية لمرتكبي الجرائم الخطيرة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال أزمة عام ٢٠٠٦.

ونحن نرى أيضا ضرورة تخصيص المزيد من الجهود الإضافية لتعزيز تنمية اجتماعية واقتصادية عادلة ودائمة. إن توغو تدعو الشركاء الإنمائيين في تيمور ليشتي إلى الاستمرار في دعم هذا البلد في ذلك الصدد.

و الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأكملها مهمة. ولكن، ما زالت هناك تحديات كبيرة. ولذلك، من الأهمية أن تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بذل جهودها في المجالات ذات الأولوية من ولايتها، كالتنمية المؤسسية وبناء القدرات للشرطة الوطنية والمساعدة الانتخابية. ومن الأساسي أيضاً كفالة التنفيذ الفعال لخطة التنمية المشتركة للشرطة الوطنية والشرطة التابعة للأمم المتحدة. وبالتالي، فإن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة يصبح مطلوباً، وأدعو مجلس الأمن إلى مراعاة المصالح الأساسية لدى البت في هذه المسألة.

وختاماً، أود أن أهنئ البلدان المساهمة بقوات وشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على جهودها لضمان السلام والاستقرار في ذلك البلد. ومجلس الأمن، والأمم المتحدة برمتها، على استعداد دائم لعمل كل ما هو ضروري لتحقيق هذا الهدف، الأمر الذي يشعر بلدي ببالغ السرور إذ ينوه إليه.

أستأنف مهامي الآن كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل أنغولا.

السيد دا كروز (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، والنص الإنكليزي قدمه الوفد): أخذت الكلمة باسم جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية: أنغولا، البرازيل، البرتغال، تيمور – ليشتي، الرأس الأخضر، ساو تومي وبرينسيبي، غينيا – بيساو، موزامبيق، وبلدي، أنغولا، الرئيس الحالي للجماعة.

بداية، أود أن أرحب بمشاركة فخامة السيد خوسيه راموس أورتا، رئيس تيمور – ليشتي، في هذه الجلسة. وأغتنم الفرصة للتنويه بتقرير الأمين العام (S/2012/43) بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

نحيط علماً بارتياح بالغ بالتقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي في الآونة الأخيرة وكيف وفّاه تقرير الأمين العام حقه. وتيمور – ليشتي أحد السيناريوهات التي برهنت على الأهمية البالغة للتعاون في إطار جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ويحدونا وطيد الأمل أن تعود نتائج جهودنا المشتركة بالنفع على الأمة التيمورية.

إن وجود تمثيل دائم للجماعة في ديلي يحرز تقدماً بفضل الدعم القيم الذي قدمته لنا السلطات التيمورية. وفضلاً عن ذلك، فإن الخطة الاستراتيجية التي أعدها الجماعة من أجل تيمور – ليشتي ستنفذ في القريب العاجل، وخاصة في مجال الترويج للغة البرتغالية وتعميمها. وبالتالي، فإن إعادة صياغة ولاية التمثيل الدائم المتفق عليها في القمة التي عقدت في لواندا، والتي تنطوي على مكون ثقافي قوي ودعم لاستخدام اللغة البرتغالية في تيمور – ليشتي، إلى جانب المكون السياسي، أمر يكتسي أهمية إضافية.

والتزام تيمور - ليشتي بإقامة علاقة وثيقة مع جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية قد تجلى أيضاً في أدائها بوصفها الرئيس الحالي للجمعية البرلمانية التابعة للجماعة، والنتائج الطيبة التي تحققت في دورتها الثالثة، المعقودة في ديلي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتثق الجماعة في الاستقرار السياسي للبلد، الذي تجلى في إعداد الأحزاب السياسية للتنافس في الانتخابات وفي عقد كل حزب لمؤتمره العام في مناخ سلمي. وتدعم الجماعة أيضاً مبادرات الحكومة بشأن تحقيق الاستقرار والمصالحة من خلال الحوار المؤسسي.

وتبقى الدول الأعضاء في الجماعة ملتزمة بمواصلة التعاون الممتاز القائم مع تيمور - ليشتي بغية تعزيز استقرارها وترسيخ مؤسساتها ونمو اقتصادها. وتسهم هذه العملية أيضاً في توطيد مكانة البلد في منطقته، وهو ما يعزز تفاعل الجماعة مع بلدان جنوب وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

وطلب تيمور - ليشتي الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي قوبل بالموافقة وتعيين فريق عامل للنظر في عملية الانضمام تلك إنما يقف شاهداً على ما أحرزه البلد من تقدم في السنوات الأخيرة. ويسعدنا كذلك أن نرى تيمور - ليشتي تتخذ خطواتها الأولى كبلد يسهم في السلام والأمن في العالم من خلال إدماج جنود القوات المسلحة التيمورية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومشاركتها كذلك كمراقب عسكري في جنوب السودان.

وفي مجالات أخرى، ستكون تيمور - ليشتي بالتأكيد مثالاً يحتذى من أجل عالم أكثر أمناً وسلاماً. وأشير هنا إلى الدروس التي تعلمناها وشاطرتنا إياها تيمور - ليشتي فيما يتعلق بالتسريح السلمي لقدامى المحاربين الذين خاضوا الكفاح من أجل التحرر، والمجندين العسكريين الجدد، والتشريعات المتعلقة بالقوات المسلحة التيمورية ومهنية أداء قوات الدفاع في تيمور - ليشتي التي لها أن تفخر بخدمتها للشعب والديمقراطية في بلدها.

سيكون ٢٠١٢ عاماً بالغ الأهمية لترسيخ الديمقراطية التيمورية، وتعرب الجماعة التي أُمثلها هنا مجدداً عن ثقتها في نضوج الشعب التيموري والقادة التيموريين إذ يتخذون خطواتهم السياسية الأولى على طريق المستقبل. ونثق بأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة ستجري في مناخ من الهدوء والأمن، وذلك تعبيراً عن التطورات الإيجابية التي شهدها البلد في السنوات الأخيرة.

وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية تؤكد تضامنها مع تيمور - ليشتي وتثق في قدرة القادة التيموريين والشعب التيموري على الحفاظ على السلام والاستقرار، وهما أساسيان للنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يجعل من تيمور - ليشتي عامل استقرار وأمن متزايدين في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالبرتغالية، والنص الإنكليزي قدمه الوفد): أرحب بفخامة الرئيس خوسيه راموس - أورتا، وأعرب عن سعادة البرازيل لمشاركته في جلسة مجلس الأمن هذه. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة، السيدة أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية وأتقدم لها بالتهنئة على جهودها دعماً لتيمور - ليشتي. والبرازيل تشعر بالامتنان أيضاً للعمل الذي تقوم به جنوب أفريقيا بصفتها المنسق الجديد للمجموعة الرئيسية المعنية بتيمور - ليشتي.

إن الانتخابات المزمع عقدها في تيمور – ليشتي ستكون لحظة تاريخية هامة في تاريخ هذا البلد. فهذه هي ثالث انتخابات ديمقراطية يعقدها الشعب التيموري، وستجرى بالتزامن مع احتفال له أهميته الرمزية بالذكرى السنوية العاشرة للاستقلال التيموري. وأهم من هذا وذاك، أن الانتخابات وتولي الحكومة الجديدة لمقاليد السلطة سيكون حجر زاوية في تحديد مستقبل وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

وتثق البرازيل بأن الانتخابات ستجري بنجاح. والحوار الديمقراطي السلس بين الحكومة والمعارضة كان مؤشراً على النضوج السياسي للشعب التيموري ومؤسساته. كما أننا نهنئ السلطات التيمورية على الإجراءات التي اتخذتها استعداداً للانتخابات. والبرازيل تشارك الأمين العام ارتياحه لتأكيد الشرطة الوطنية التيمورية على التخطيط العملياتي لأشهر الانتخابات بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

ونحن على اقتناع بأن تيمور – ليشتي سوف تحافظ على الاستقرار الذي حققته. ونعترف بأن الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي قد أثبتت قدرتها على التنفيذ الكامل لمهمتها منذ أن استأنفت تولي المسؤوليات الأساسية عن مهام الشرطة منذ عام تقريبا. لقد كان عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي مع قوات الشرطة، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة التطوير المشتركة هاماً للغاية. ونتوقع أن تواصل البعثة تقديم المساعدة للشرطة الوطنية حتى الانسحاب النهائي للعنصر الشرطي في البعثة.

وتقدم مبادرة الخطة الانتقالية المشتركة الرائدة مثالا مفيدا لأهمية الحوار بين البلد المضيف والأمم المتحدة على نحو يسمح بالنقل الفعال للمسؤوليات إلى الحكومة بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة. وتنضم البرازيل – بوصفها عضواً في الفريق الأساسي المعني بتيمور الشرقية – إلى من أعربوا عن تأييد تمديد ولاية البعثة حتى نهاية العام بتوافق الآراء، وتتطلع إلى تقييم الأمين العام عن الحالة السياسية والأمنية في تيمور – ليشتي. ومن الأهمية بمكان أن يأخذ الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بعين الاعتبار رغبات حكومة تيمور – ليشتي والظروف الميدانية وإنجاز العملية الانتخابية بطريقة ناجحة.

وعلى النحو المبين في الخطة الانتقالية المشتركة، فقد أسهمت المشاريع التي وضعها التيموريون بمساعدة من البعثة في تحقيق الاستقرار في القطاع الأمني، وتعزيز المؤسسات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير. ونحن واثقون تماما من أن تيمور – ليشتي ستواصل السير على هذا المسار الإيجابي. وستواصل البرازيل تقديم الدعم لحكومة تيمور – ليشتي عبر مشاريع التعاون الثنائي والثلاثي في مجالات مثل الزراعة والتعليم والعدالة والأمن.

وقد كان لتيمور – ليشتي مسار مثالي. وكما أشرنا أثناء مناقشة المجلس المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي (انظر S/PV.6664)، فإن ذلك يعني أن التحديات التي تواجه البلد الآن ليست ذات صلة بالصراعات العنيفة وإنما تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المؤسسات – بعبارة أخرى، تحقيق الإمكانيات العظيمة التي يتمتع بها البلد.

وتشير محاولة تيمور – ليشتي الانضمام إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا، ومساهمتها في بعثتي الأمم المتحدة في لبنان وجنوب السودان على عزم ذلك البلد على للقيام بدوره في الإسهام في قضية أن يكون العالم أكثر سلاما وازدهارا. وقد كان دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة أساسياً وسيظل كذلك إلى حين مغادرتها. ونهنئ حكومة تيمور – ليشتي والبعثة على إنجازاتهما الباهرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي.

السيد فاريلاس (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، لإعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي.

يؤيد هذا الإعلان البلد المنضم كرواتيا والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا والجبل الأسود؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية النرويج، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ الرئيس راموس – هورتا وحكومة تيمور – ليشتي على استمرار التقدم الواضح على النحو المبين في تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2012/43). ولا تزال قيادة الحكومة لعملية تعزيز السلام والوحدة والتنمية تؤتي ثمارها.

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية. والجهود التي يبذلها فريقها من أجل تحقيق الاستقرار والانتعاش تستحق الكثير من الثناء. ونثني أيضاً على الطريقة الشاملة التي اتبعها الفريق فيما يتعلق بالاستعداد لمغادرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والانتقال اللازم لعمل المجتمع الدولي.

لقد أحرزت تيمور – ليشتي على مر السنين تقدما ملحوظا على صعيد تحقيق الاستقرار والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي. وقد أثبتت للمجتمع الدولي عزمها على مواصلة المسيرة، إذ تشكل انتخابات هذا العام معلما آخر هاماً. والتخفيض التدريجي والانسحاب النهائي المقترح للبعثة بحلول نهاية هذه السنة الانتخابية هي خطوات منطقية على ذلك الطريق.

ونشاطر الأمين العام تقييمه الإيجابي للتقدم المطرد المحرز في التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وتشجعنا بصفة خاصة، هو الطريقة البناءة والمسؤولة التي تفاعل بها الزعماء السياسيون وقوات الأمن والمجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي لضمان إجراء عملية انتخابية سليمة ومسؤولة بما يتسق مع المناسبات السابقة. ونظرا للفترة الانتخابية القادمة والتحديات الناجمة عنها، فإن من الأهمية بمكان أن يستمر التعاون الوثيق بين قوات الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وشرطة الأمم المتحدة، على النحو المتفق عليه بينهما.

ومن المتوقع أن تزور بعثة انتخابات استكشافية تابعة للاتحاد الأوروبي تيمور – ليشتي في الأسبوع المقبل بهدف تقييم مزايا وجدوى إرسال بعثة مراقبة انتخابات تابعة للاتحاد الأوروبي للانتخابات النيابية المقبلة. وسيتم اتخاذ قرار بشأن نشر هذه البعثة في الأسابيع المقبلة.

وبالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية، فإن المصالحة لا تزال شرطا لازماً لتحقيق الاستقرار في تيمور – ليشتي في الأجل الطويل. وندعو البرلمان الوطني لاستئناف المناقشات بشأن مشروعي القانونين بشأن المعهد التذكاري والتعويضات، وبشأن تنفيذ توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة.

ومن وجهة نظرنا، فإن إصلاح القطاع الأمني عنصر آخر يتطلب اهتماما مستمرا. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بالوفاء بمعايير أعلى من الكفاءة المهنية والانضباط وآليات المساءلة ونزاهة قوات الأمن، فنحن نشجع تيمور – ليشتي على مواصلة وتعزيز جهودها في هذا المجال.

وإذ ننتقل إلى المشهد في مرحلة ما بعد البعثة، فإننا نرى أن من الضروري أن تتخذ القرارات اللازمة بالتنسيق

بين الحكومة التيمورية والأمم المتحدة. وأياً تكن القرارات التي ستتخذ فإنه ينبغي – من وجهة النظر الأوروبية – أن تهدف إلى ضمان الانتقال السلس الحالي من أي ثغرات كبيرة، مع الحفاظ على الإنجازات الهامة التي حققتها أنشطة البعثة حتى الآن. ونرى أيضا أنه لا بد من ضمان المتابعة الملائمة للعمل الهام الذي اضطلعت به البعثة في مجالات عديدة مثل تحقيق العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال مواصلة الدعم لأمين حقوق الإنسان والعدالة. وفي ذلك السياق، فإن إنشاء مكتب محلي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يمكن أن يكون أيضا خياراً جديراً بالاستكشاف.

وقد وقفنا إلى جانب تيمور – ليشتي على مدى الأوقات الصعبة التي مرت بها، ولا نزال نلتزم بذلك في المستقبل. ولما كان التركيز يتحول الآن من المسائل المتعلقة بالأمن والاستقرار إلى مسائل التنمية، فينبغي أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته بقوة. ونحن واثقون – مع اعتماد خطة تيمور – ليشتي للتنمية الاستراتيجية، وتنفيذ الصفقة الجديدة بشأن المشاركة في الدول الهشة، والجهود المتواصلة التي يبذلها الشركاء الإنمائيون – من أن تيمور – ليشتي ستظل مثالا ناجحا فيما يتعلق ببناء الدولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الختام، فنحن نؤيد تأييدا كاملا تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٢ ونتطلع إلى تقرير الأمين العام المقبل عن تقييم الانتخابات وتقديم توصيات بشأن سبل المضي قدما إلى تحقيق النجاح في إنهاء ولاية البعثة وإنشاء وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في مرحلة ما بعد البعثة في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى دعوة أستراليا إلى الاشتراك فيها. وأود أن أرحب بصفة خاصة بحضور الرئيس راموس – هورتا اليوم، على الرغم من ظروفه العائلية الصعبة، وأن نعرب له عن تقدير أستراليا العميق لإسهامه الشخصي في ظهور تيمور – ليشتي بصفتها دولة مستقلة ومزدهرة – وكما سمعنا ونعلم – أستطيع أن أؤكد له ولجميع المواطنين في تيمور – ليشتي أن بلدي لا ينظر مطلقاً إلى تيمور – ليشتي وكأنها مجرد دولة نائية في أصقاع العالم. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة، أميرة حق، على تقريرها وعملها وعمل فريقها أيضاً.

وكما نعلم، فسوف يكون عام ٢٠١٢ عاما تاريخيا وهاماً بالنسبة لتيمور – ليشتي، نظراً للانتخابات والذكرى السنوية العاشرة لإنشائها في ٢٠ أيار/مايو. أحرزت تيمور – ليشتي تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك معدل نمو مثير للإعجاب بلغ ١٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لهذا العام، وصندوق نفط قوي يدعم آفاق التنمية الاقتصادية المستدامة طويلة الأجل، والجهود الهامة لبناء البنية التحتية في البلد.

نحن ندرك، بالطبع، أن التحدي المتمثل في تحسين مستويات الصحة والتعليم على وجه الخصوص لا يزال ماثلا، وكذلك بناء المؤسسات التي تدعم الديمقراطية. ومع ذلك، فإننا نتشاطر نظرة متفائلة لمستقبل تيمور – ليشتي بينما تستعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لإنهاء عملها في نهاية العام.

يؤيد بلدي تجديد ولاية البعثة حتى نهاية عام ٢٠١٢. سوف يكفل هذا دعم البعثة على المستوى السياسي، فضلا عن دعم شرطة الأمم المتحدة طوال الدورة الانتخابية الكاملة، بما في ذلك بعد تشكيل حكومة جديدة.

سيكون من المهم لدى اتخاذ القرارات بشأن وتيرة انسحاب موظفي البعثة في أعقاب الانتخابات البرلمانية في منتصف العام إيلاء الاعتبار التام للأحوال في الميدان، وكذلك لرغبات حكومة تيمور - ليشتي.

كما نعلم، سوف تكون الانتخابات اختبارا للمؤسسات ولشعب تيمور - ليشتي، لكن أستراليا لديها الثقة في قدرة السلطات الانتخابية على إجراء انتخابات فعالة. نعلم أن قدرا كبيرا من الأعمال التحضيرية يجري بدعم من شرطة الأمم المتحدة والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار التي تقدمها نيوزيلندا وأستراليا لضمان أمن الانتخابات. من الجلي أن هذه الأعمال التحضيرية ذات أهمية حاسمة. والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار مستعدة، بالطبع، لتقديم الدعم لأجهزة الأمن التيمورية وشرطة الأمم المتحدة حال النشوء غير المتوقع تماما لهذه الحاجة.

نعلم جميعا أن الانتخابات لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان وتشهد منافسة محتدمة. وقد شجعتنا الالتزامات التي قطعتها مختلف ألوان الطيف السياسي في تيمور - ليشتي بالمشاركة بصورة سلمية وبروح ديمقراطية. ونود أيضا أن نشيد بتيمور - ليشتي لزيادة عدد المرشحات لعضوية البرلمان من واحدة من كل أربعة مرشحين إلى واحدة من كل ثلاثة مرشحين على جميع قوائم الأحزاب السياسية - ويصح أن أقول إنها نسبة أعلى من بلدي. وسوف يساعد هذا في منح النساء في تيمور - ليشتي دور أكبر في كيفية حكم بلدهن.

واستشرافا للمستقبل، ترحب أستراليا بنية الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس بعد ٦٠ يوما من تشكيل الحكومة الجديدة. سيشكل تقييمه عنصرا حاسم الأهمية في الانتهاء من اتخاذ القرارات المتعلقة بالمرحلة النهائية لتصفية البعثة، وكذلك الأدوار والمهام التي يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد مغادرة بعثة حفظ السلام. ويسرنا بدء العمل بشأن هذا التخطيط، ونؤكد على أهمية أن تتوصل الحكومة القادمة في تيمور - ليشتي إلى قرار في الوقت المناسب بشأن شكل وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في المستقبل. وأشير إلى تعليقات الرئيس راموس هورتا اليوم عن ظهور توافق في الآراء في هذا الشأن.

وأحد العوامل المهمة في هذه القرارات هو نجاح الخطة الانتقالية المشتركة المبتكرة التي تحظى بالترحيب، والتي نثني على كل من الحكومة والبعثة من أجلها. وسيلزم إجراء حوار مستمر بين الحكومة والبعثة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لضمان هذا الانتقال السلس، الذي سيشكل فيه تعزيز المؤسسات الرئيسية، مثل الشرطة الوطنية التيمورية بصفة خاصة، جزءا حاسما.

كانت مشاورات الدول الأعضاء هذا الصباح مهمة جدا في هذا الصدد. ونتطلع إلى مواصلة هذه المشاورات مع شركائنا الزملاء. وفي هذا السياق، يجب أن تظل خطة التنمية الاستراتيجية الطويلة الأجل للحكومة حجر الزاوية للمساعدة الدولية. وقعت حكومتي، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في بوسان، اتفاق شراكة مع تيمور - ليشتي، على هامش الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، يواءم مساعداتنا الإنمائية مع خطة التنمية الاستراتيجية. وبموجب هذا الاتفاق، تركز المساعدات الأسترالية على تعزيز الخدمات مثل الصحة والتعليم؛ وعلى تحسين الحكم والأمن، بما في ذلك من خلال استمرار الدعم المؤسسي للشرطة الوطنية التيمورية، وعلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التنمية الزراعية وتطوير البنية التحتية. ولا بد من مواصلة إيلاء اهتمام خاص من جانبنا جميعا للبطالة بين الشباب.

وفي الختام، كانت بوسان أيضا المكان الذي أطلقت فيه تيمور - ليشتي، بصفتها زعيم مجموعة الدول السبع الهشة والخارجة من الصراعات خطة جديدة للانخراط في

هذه الدول، فيما يدلل على أهمية الشراكة المشتركة لا مجرد المال في مساعدة هذه البلدان. إن قيادة تيمور - ليشتي لمجموعة الدول السبع الهشة والخارجة من الصراعات بيان قوي للغاية على ما أنجزته في السنوات العشر الأولى كدولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة.

لدى التيموريين الكثير مما يستحق الاحتفال في هذه الذكرى السنوية التاريخية العاشرة، ونحن نهنئهم على منجزاتهم. لدينا جميعا الكثير لنتعلمه من هذا النجاح. أخيرا، أود أن أشكر جنوب أفريقيا بصفتها الرئيس الجديد للمجموعة الأساسية المعنية بتيمور - ليشتي على عملها الدؤوب في صياغة وتنسيق مشروع قرار تجديد ولاية البعثة. وأشكر أيضا البرازيل على قيادتها الفعالة للمجموعة في العام الماضي. ويتطلع بلدي إلى مواصلة العمل مع المجموعة في ظل رئيسها الجديد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب الحار بفخامة السيد خوسيه راموس هورتا، رئيس تيمور - ليشتي، وأشكره على بيانه المشجع للغاية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيدة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية الشاملة إلى المجلس بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام.

أود أن أذكر اليوم في قاعة المجلس الجهود والمنجزات التي شهد المجتمع الدولي تحقيقها من جانب شعب تيمور - ليشتي منذ حصول البلد على استقلاله قبل أكثر من عقد. لم تكن الرحلة يسيرة، لكن الشعب التيموري يخطو إلى الأمام، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والدول المساهمة فيها.

الآن، يمكن رؤية مؤشرات التقدم المطرد في كل مكان. تتولى الشرطة الوطنية التيمورية الآن المسؤولية الأمنية الأساسية بشكل كامل وتحافظ على حالة الهدوء في البلد. وتحسنت إلى حد كبير قدرات الجيش التيموري، قوات دفاع تيمور - ليشتي، بمساعدة الأصدقاء في المنطقة مثل أستراليا ونيوزيلندا، وبدأ الآن إيفاد أفراده إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تكتسي عمليتا الانتخابات المقررتان هذا العام أهمية قصوى لتوطيد هذه المنجزات وفتح الباب أمام تحقيق المزيد من التقدم من جانب هذا البلد الشاب الواعد. إذا كان شعب تيمور سوف يعرب عن إرادته السياسية من خلال العملية الديمقراطية، سيكون من الضروري الحفاظ على الحالة الأمنية قبل وأثناء وبعد الانتخابات. وفي هذا الصدد، تدعو اليابان إلى زيادة تعزيز قدرات الشرطة الوطنية بمساعدة البعثة، فضلا عن التعاون المستمر لشرطة البعثة والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار.

وتتوقع اليابان، قبل كل شيء، أن تدعم الانتخابات والعملية السياسية اللاحقة الخطوات الأولى التي خطتها تيمور - ليشتي بوصفها بلدا ذا سيادة حقيقية يعتمد على نفسه. وبالنسبة لأصدقاء تيمور - ليشتي في المجتمع الدولي، سيمثل الانسحاب الناجح للبعثة قصة نجاح عظيمة وثمرة جهود بناء السلام التي بذلها الشعب التيموري.

لقد شهدنا عددا من الأمثلة في مختلف المجالات. وأظهرت تيمور - ليشتي المشاركة الفعالة، التي أشاد بها المشاركون كثيرا، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في العام الماضي. ويجري بالفعل تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية التي تغطي الفترة ٢٠١١-٢٠٣٠. وفي السياق الدبلوماسي، تضطلع تيمور - ليشتي بدور قيادي في مجموعة الدول السبع الهشة والخارجة من الصراعات، ومن

المتوقع انضمام البلد إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الوقت المناسب.

وتجدر الإشارة في الوقت نفسه إلى أن التنمية السليمة تأتي دائما مع تحديات كبيرة. سيشارك في انتخابات هذا العام ما يزيد حوالي ٠٠٠ ١٠٠ مواطن مقارنة مع الانتخابات قبل خمس سنوات، ومعظمهم من جيل الشباب. لدى هؤلاء الشباب إمكانات هائلة كمصدر للموارد البشرية. وإذا كفلنا اكتسابه للمهارات اللازمة من خلال التعليم والتدريب، سيصبح في وضع أفضل للتأثير بشكل إيجابي نحو المستقبل الناجح للبلد، ولا سيما في ضوء معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب حاليا.

وفي ما يتعلق بالاقتصاد، يلزم التقليص التدريجي لاعتماد تيمور - ليشتي المستمر غير المتناسب على النفط لجعل اقتصادها أكثر قدرة على الصمود في مواجهة أي تأثير سلبي للتقلبات غير المتوقعة في الاقتصاد العالمي.

وفي ذلك الصدد، إن المشاورات التي أجرتها الدول الأعضاء بشأن تيمور - ليشتي هذا الصباح بالتحديد جاءت في الوقت المناسب تماما. وتود اليابان أن تكرر القول في هذا السياق إنها أقدمت فعلا على تقديم مبلغ ١,٦٦ مليون دولار لكلتا عمليتي الانتخابات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي أعقاب الانتخابات، تتطلع اليابان أيضا إلى رؤية حكومة تيمور - ليشتي الجديدة وهي تجري مناقشات بشأن خطط ما بعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وتبذل الجهود لكفالة توطيد وتعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

والتزام اليابان كصديقة قديمة في المنطقة ما زال ثابتاً، بينما تحاول اليابان أن تبقي مساعدتها مرنة بغية مد يد الدعم إلى جيراننا. وإنه لشرف وسرور عظيمان لنا أن نواصل السير جنبا إلى جنب مع شعب تيمور - ليشتي كشركاء دوليين مكتفين ذاتيا.

ومما يدعو إلى الاطمئنان كذلك معرفة أن وفد جنوب أفريقيا قد أعد مشروع قرار عن تيمور - ليشتي. وتؤيد اليابان بقوة عناصر المشروع، وتتطلع خاصة إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بعد أن إنجاز الانتخابات بنجاح. وتعتقد اليابان أن التقرير سيوفر أساسا قويا لإجراء مناقشة بنّاءة في الفريق الأساسي وفي المجلس، بخصوص انتقال سلس للبعثة ومستقبل تيمور - ليشتي.

وفي الختام، أود أن أكرر استمرار التزام اليابان بتعزيز علاقات الصداقة بين بلدينا، والتعاون مع شعب تيمور - ليشتي لدعم جهوده الرامية إلى بناء الدولة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/43) عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وفي السياق نفسه، أود أن أرحب بحضور فخامة خوسيه راموس - هورتا، رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية. إنني أشكره على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي قالها عن بلدي. وأود أيضا أن أشكر السيدة أميرة الحق، الممثلة الخاصة للأمين العام في تيمور - ليشتي، على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

تشعر ماليزيا بتشجيع كبير إزاء التقدم المحرز في تيمور - ليشتي. ونود أن نهنئ تيمور - ليشتي قادة وشعبا، التي نجحت بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد. والحالة الأمنية المشجعة دليل على قدرة المؤسسات

القضائية والأمنية في تيمور - ليشتي، ولا سيما الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، على الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بأعمال الشرطة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى استمرار بذل الجهود من أجل تعزيز المؤسسات الأمنية والقضائية؛ وتنفيذ الخطة المشتركة للمرحلة الانتقالية وخطة التنمية الاستراتيجية التي أُعلن عنها مؤخرا.

ومن دواعي سرور ماليزيا رؤية التقدم الذي أحرزته حكومة تيمور - ليشتي نحو التحول إلى الديمقراطية والحكم الرشيد. والانتخابات المقبلة هامة، ونحن ندعو جميع الأطراف إلى احترام نتيجتها لكفالة أن يسود الاستقرار. وإننا على استعداد للنظر في إمكانية إرسال مراقبين لرصد الانتخابات، إذا كانت هناك دعوة رسمية من حكومة تيمور - ليشتي.

وتؤيد ماليزيا توصيات الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفيما توشك البعثة على الانسحاب، تدعو ماليزيا إلى إجراء مناقشة مبكرة بشأن مشاركة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لأمد بعيد. ونعتقد أن وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد انتهاء عمل البعثة أمر ضروري. ونحن مستعدون دائماً للمساعدة على تعزيز القانون والنظام في تيمور - ليشتي. وماليزيا على أهبة الاستعداد لدعم وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد انتهاء عمل البعثة، كجزء من مساهمتنا في تنمية إعمار البلد وإعادة بنائه. ونعتقد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر حاسم لكفالة تحقيق السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي لأمد طويل.

وتؤيد ماليزيا تمام التأييد طلب تيمور - ليشتي بأن تصبح عضوا كامل العضوية في رابطة دول جنوب شرق آسيا. وفي الاجتماع الأخير الذي عقده مجلس التنسيق التابع للرابطة في بالي بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كررت ماليزيا موقفها ومفاده أن طلب تيمور - ليشتي ينبغي أن يلقى قبولا، وفقا للمادة ٦,٢ من ميثاق الرابطة، وحقيقة أن تيمور - ليشتي تفي بالمعايير الجغرافية المنصوص عليها في تلك المادة. ونتطلع إلى الترحيب بتيمور - ليشتي كعضو كامل العضوية في الرابطة قريبا.

وتشارك ماليزيا بنشاط في تيمور - ليشتي منذ عام ١٩٩٩. ولدى ماليزيا حتى اليوم ما مجموعه ٢٣٠ من أفراد الشرطة، ومراقبان عسكريان عاملان في البلد. وبناء على طلب الأمم المتحدة، وافقت ماليزيا على نشر ٢٠ فردا إضافيا من أفراد الشرطة في البعثة، ليصل المجموع إلى ٢٥٠ فردا. وماليزيا هي حاليا أكبر بلد مساهم بأفراد في شرطة تيمور - ليشتي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، طلبت بعثة الأمم المتحدة إلى ماليزيا النظر في تمديد مدة خدمة ٢٠ شرطيا من الشرطة الماليزية التابعة للأمم المتحدة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهو ما وافقنا عليه. وهؤلاء الأفراد هم جزء من المجموعة الأساسية التي تشارك مباشرة في أنشطة البعثة لبناء القدرات. ومشاركتنا النشطة في البعثة تعبير عن التزام ماليزيا الطويل الأجل بالتنمية في تيمور - ليشتي.

وتلتزم ماليزيا التزاما مستمرا بمساعدة تيمور - ليشتي في جهودها لبناء الدولة. فلقد وفرنا مساعدات كبيرة لتيمور - ليشتي، ولا سيما من خلال البرنامج الماليزي للتعاون التقني والبرنامج الماليزي للتعاون الدفاعي.

ومنذ عام ٢٠٠١، تقدم ماليزيا المساعدة إلى تيمور - ليشتي في مجال تنمية الموارد البشرية من خلال برامج التدريب المختلفة. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تم تدريب ما مجموعة ٣٥٠ موظفا من تيمور - ليشتي عن طريق البرنامج الماليزي للتعاون التقني في مجالات الإدارة العامة؛ وإدارة الأزمات والدبلوماسية؛

وتدريب المدربين لدى أكاديمية الشرطة في تيمور – ليشتي؛ وإدارة المطار؛ والتمويل البالغ الصغر؛ وإدارة السجون وتنظيمها؛ والتمريض في المجتمعات المحلية؛ وتشييد الطرق وإدارتها؛ والزراعة. وابتداء من عام ٢٠٠٨، وبتمويل من طرف ثالث، ولا سيما عن طريق وكالة التعاون الدولي في اليابان، قدمت ماليزيا أيضا الخبرة الفنية في ميادين الزراعة، والمشتريات، والاقتصاد الكلي والإحصاءات.

ومنذ عام ٢٠٠٢، شارك ما مجموعه ٤٣ ضابطا من القوات المسلحة لتيمور – ليشتي في البرنامج الماليزي للتعاون الدفاعي. وشملت الدورات التعليم المتعلق بغوص السفن؛ والتدريب اللغوي؛ ودورة عن القانون في الصراعات المسلحة؛ والتعليم المتعلق بالحرب المشتركة، ودورة عن دائرة الأمم المتحدة للمراقبين العسكريين.

وفي عام ٢٠٠٣، قدمت ماليزيا ٢,٥٦ مليون دولار كجزء من جهودها الرامية إلى مساعدة تيمور – ليشتي في تطوير قواتها الدفاعية. وقدمت ماليزيا أيضا مساعدة ثنائية لبرامج بناء القدرات وتدريب أفراد الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في مراكز تدريب الشرطة الماليزية منذ عام ٢٠٠١. كما وفرت ماليزيا برامج تدريبية لمشاركين من تيمور – ليشتي بمساعدة مالية مشتركة من أستراليا.

ومن دواعي سرور ماليزيا الحالة الممتازة من العلاقات مع تيمور – ليشتي. فماليزيا ملتزمة التزاما قويا بالعمل الوثيق مع تيمور – ليشتي من أجل توسيع هذه العلاقة عن طريق التعاون الصحيح في سبيل تحقيق المنفعة والازدهار لبلدينا وشعبينا على نحو مشترك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة كافاناغ (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئيس المجلس على عقد المناقشة الجارية اليوم؛ والأمين العام على تقريره (S/2012/43)؛ والممثلة الخاصة، حق، على إحاطتها الإعلامية اليوم، وعملها الدؤوب من أجل قضية عزيزة جداً على قلوب النيوزيلنديين.

وأعرب ايضا عن الترحيب الحار بالوفد التيموري بقيادة الرئيس راموس – هورتا، وهو صديق جيد لنيوزيلندا، وإنسان كرس نفسه لخدمة قومه على مدى عقود عديدة. وتوخياً لاختصار الوقت، سأتلو موجزاً عن البيان الذي عممناه.

إن تقرير الأمين العام الأخير يرسم صورة إيجابية للتطورات. وبينما تشير التجربة الماضية إلى ضرورة توخي الحذر، فإن كل الدلائل تشير إلى أن تيمور – ليشتي تخطو خطوة حاسمة إلى الأمام، وتترك عقدا من الصراع والهشاشة وتمضي باتجاه عقد من السلام والتنمية وتزايد الاعتماد على الذات. وثمة ثلاث مسائل رئيسية تتطلب انتباهنا الخاص في السنة المقبلة.

أولاً، إن تيسير الانتخابات المستقرة والعادلة وذات المصداقية يجب أن يكون أولوية عليا – ويبدو أنها ماضية في الطريق الصحيح. وشعرت نيوزيلندا بالسرور لاستضافة مسؤولين تيموريين في مجال الانتخابات لمراقبة انتخاباتنا التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ونحن ننظر الآن في أفضل إطار لتوفير مراقبين للانتخابات المقبلة في تيمور – ليشتي.

ثانيا، يجب أن نستفيد من الوقت المتبقي للبعثة لترسيخ المكاسب التي تحققت وتمهيد الطريق لنقل المهام المتبقية والمسؤوليات إلى الشركاء الوطنيين والدوليين.

لقد أحرز تقدم في تعزيز الأمن والعدالة والقدرات الإصلاحية والحوكمة الأساسية وآليات المساءلة. لكن من المرجح أن يظل الدعم الدولي ضرورياً لفترة طويلة بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. في

هـذا الـصدد، تتطلـع نيوزيلنـدا إلى العمـل عـن كثـب مـع تيمور – ليشتي في مجال الشرطة المجتمعية.

وبالمثـل، فـإن تعزيـز الـشفافية والحكـم الـديمقراطي، ومعالجـة الفقـر وخلـق فـرص العمـل وتحقيـق النمـو المـستدام والشامل من التحديات التي تمتد عبر الأجيال. علاوة على ذلك، لا تزال حكومة وشعب تيمور – ليشتي يجتهدان في حل المسائل العالقة والادعاءات الناشئة عن أزمتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦ بأفضل السبل.

نأمل أن يتسنى إحراز المزيد من التقدم في كل مجال من هذه المجالات خلال الوقت المتبقي للبعثة. لكن من المهم التخطيط بعناية لنقل الجوانب الرئيسية من أي عمل لم يُنجَز إلى الشركاء الوطنيين والدوليين. وتلتزم نيوزيلندا، بوصفها شريكا على المدى الطويل، بالقيام بدورها. ونأمل أن نتمكن قريبا، مع حكومة إطار تيمور – ليشتي، من وضع اللمسات الأخيرة على الإطار الإستراتيجي لبرنامجنا الثنائي.

ثالثا، يجب أن نكفل، خلال عملية الانتقال، التنسيق الدقيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. لقد أعجبت نيوزيلندا بالطاقة والجهد المبذولين حتى الآن في التخطيط لانتقال البعثة، وكذلك بروح الشراكة التي تعاملت بها البعثة والحكومة التيمورية مع المهمة. وفي المرحلة التالية من تنفيذها، سيكون الانخراط مع الشركاء الدوليين الآخرين حاسما. ويمثل التشاور الذي جرى صباح اليوم بين الدول الأعضاء تطوراً محموداً.

إنْ سارت الأحداث خلال الأشهر المقبلة على النحو الذي نأمله ونتوقعه، فسوف نبدو على الطريق الصحيح للبدء في الخفض التدريجي للبعثة بصورة سلسة وسحبها بحلول نهاية عام ٢٠١٢. في الوقت نفسه، يجب أن تحتفظ البعثة بقدر كاف من المرونة للاستجابة للتحديات أو تطورات غير المتوقعة.

تؤيد نيوزيلندا توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لتسعة أشهر أخرى، والبدء في سحب موظفيها المدنيين والعسكريين. ومن الضروري أن تدار عملية الخفض التدريجي بعناية وأن تسير بما يتماشى مع الظروف الأمنية على أرض الواقع.

يتحول الانتباه إلى ما سيحل محل البعثة بعد رحيلها. وينبغي أن يتحدد القرار بشأن وجود الأمم المتحدة في فترة ما بعد البعثة المتكاملة وفقاً للاحتياجات والأولويات الوطنية فيما يتعلق بالحصول على المساعدة. وفي نهاية المطاف يعود الأمر إلى الحكومة التي ستنبثق من انتخابات تيمور – ليشتي القادمة لتقرر ذلك.

سيكون تحديد الإطار المناسب لتيسير استمرار المشاركة الدولية والتنسيق الفعال أمراً حاسما، سواء من خلال استمرار إشراف مجلس الأمن، أو في إطار بعثة سياسية تابعة للأمم المتحدة، أو من خلال قيادة يوفرها المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولكي يكون النموذج المُختار هو الأكثرَ فعالية، يجب أن يمثل وجوداً حقيقياً للأمم المتحدة، ويجسد حقيقة وحدة الأداء، ويتضمن مزيجاً من الخبرات والقدرات المصممة خصيصا لتلائم أولويات تيمور – ليشتي واحتياجاتها.

يبدو أن عام ٢٠١٢ سيكون عاماً تاريخياً لهذا البلد الأبي. وسوف يكون نجاح الانتخابات والانسحاب السلس للبعثة وسيلة مناسبة لكي تحتفي تيمور – ليشتي بالسنة العاشرة على الاستقلال ولتتوِّج عشر سنوات من التقدم الملحوظ.

تشيد نيوزيلندا بما بذله موظفو الأمم المتحدة من جهد دؤوب وما أبدوه من التزام على مدى العقد الماضي؛ وتثني على الدعم الثابت الذي قدمه أصدقاء تيمور – ليشتي وشركاؤها الكُثُر في المجتمع الدولي؛ وفوق كل ذلك تحي ما يتحلى به

الشعب والحكومة في تيمور - ليشتي من بصيرة وشجاعة وإصرار، جعلت من الممكن تحقيق كل هذه الإنجازات.

وتفخر نيوزيلندا بأنها اضطلعت بالدور المنوط بها في تلك الجهود، وستظل شريكا ملتزما وصديقاً مخلصاً لتيمور - ليشتي وهي تخطو إلى الأمام بثقة وأمل نحو مستقبل أكثر إشراقا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لم يعد ثمة من أسماء على قائمة المتكلمين. وأود أن أشكر الجميع على مشاركتهم، التي كانت نشطة وبنّاءة.

بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.